وثيقة مرجعيّة صادرة عن معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام
أكتوبر ٢٠٢٠

فهم النفقات العسكرية المصرية

أليكساندرا كويموڤا*

مُلخَّص

● يوجد لدى مصر إحدى أكبر القوات المُسلحة ومخزونات الأسلحة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن، بناءً على الأرقام الرسمية التي تُقدِّمها الحكومة، بلغ متوسط النفقات العسكرية المصرية ٣,٨ مليار دولار أمريكي سنوياً على مر العقد الماضي، وهو مبلغ معتدل نسبياً مقارنة بالمقاييس الإقليمية. لذلك يبدو أنّ مستوى الإنفاق العسكري في مصر من بين أدنى مستويات الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تُقدّم هذه الوثيقة المرجعيّة استكشافاً مُتعمّقاً للأرقام الرسمية للإنفاق العسكري في مصر. ومن خلال تحليل المصادر الأولية والثانوية، فهي تُبرز الفجوات والقصور في البيانات التي تذكرها الحكومة المصرية في تقاريرها. بالعرض البياني لقائمة شاملة لصفقات شراء الأسلحة في مصر بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، وفحص تلك القائمة، تعرض الوثيقة أيضاً أنّ العدد المُتنامي لعمليات شراء الأسلحة لم يكن له أي أثر على مستوى الإنفاق العسكري المذكور في التقارير الرسمية التي أصدرتها مصر في العقد الأخير من الزمن.

تُحدِّد هذه الوثيقة أيضاً فئة إنفاق إضافية يُمكن إدراجها في تقدير النفقات العسكرية المصرية: التكاليف المُتعلقة بنشاطات مُحدَّدة للقوات شبه العسكرية في مصر.

إنّ مسألة نقص البيانات الرسمية الشاملة حول الإنفاق العسكري التي تذكرها الوثيقة يُمكن أن تُحل فقط من خلال تعزيز الشفافية عند وضع الموازنة العسكرية في مصر.

أولاً: المقدمة

يوجد لدى مصر إحدى أكبر القوات المُسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأكبر مخزون للأسلحة الرئيسية في المنطقة. وفي وسط الإدراك المُتنامي للتهديدات الأمنية المُكثفة محلياً وإقليمياً، أقدمت مصر، تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على تنفيذ استثمارات ضخمة لتحديث قواتها المُسلحة وتدريبها. ولكن، بناءً على الأرقام الرسمية التي تُقدِّمها الحكومة، بلغ متوسط النفقات العسكرية المصرية ٣,٨ مليار دولار أمريكي سنوياً على مر العقد الماضي، وهو مبلغ معتدل نسبياً مقارنة بالمقاييس الإقليمية. لذلك يبدو أنّ مستوى الإنفاق العسكري في مصر من بين أدنى مستويات الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بناءً على أرقامها الرسمية، احتلت مصر المرتبة التاسعة في عام ٢٠١٩ ضمن ١٤ دولة في المنطقة، ممن توفرت لها البيانات.[١]

بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، ازدادت عمليات شراء الأسلحة في مصر ازدياداً كبيراً مقارنة بالعقد السابق (أي ٢٠٠٠–٢٠٠٩). وشنَّت أيضاً العديد من العمليات العسكرية في شبه جزيرة سيناء. وفي الوقت ذاته، أظهرت الأرقام الرسمية التي أصدرتها مصر انخفاضاً كلياً حقيقياً في موازنتها العسكرية. ومع أنّه ليس من المُمكن دائماً تقدير الإنفاق العسكري المُفصَّل في مصر، تهدف هذه الوثيقة المرجعيّة إلى مراجعة الأرقام الرسمية للنفقات العسكرية في مصر بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩ للحصول على صورة أوضح لمستوى الموارد المالية التي تُخصِّصها مصر لشؤونها العسكرية.

لقد ناقشت الدراسات السابقة حجم الموارد التي يستنزفها الجيش في مصر، ولكن تلك الدراسات ركَّزت على فهم العوامل المُحرِّكة للإنفاق العسكري الكلي، بدلاً من فحص الأرقام ذاتها.[٢] تسد هذه الوثيقة تلك الفجوة بالتحقيق في حالات الغموض والالتباس في بيانات الإنفاق العسكري الضمنية. استرشاداً بالتعريف الشامل الذي وضعه معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام لمصطلح الإنفاق العسكري، تستكشف هذه الوثيقة العناصر المختلفة للإنفاق العسكري في السياق المصري. وتهدف الوثيقة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما عناصر النفقات العسكرية التي تُموَّل عبر الموازنة العسكرية الرسمية في مصر؟ هل تُستثنى بعض بنود الإنفاق العسكري؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يُمكن الحصول على بيانات إضافية عن تلك البنود؟ تُسلِّط الوثيقة المرجعيّة الضوء أيضاً على ما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود مصادر خارج الموازنة لتمويل النفقات العسكرية في مصر. بتوفير فهمٍ أفضل لمستوى الموارد المالية التي تُخصِّصها مصر لجيشها، تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم مساهمة إضافيّة إلى المساعي الأوسع لتحسين مستوى الشفافية في المسائل العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[١] أعدَّ معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام تقارير عن تقديرات الإنفاق العسكري لعدد ١٤ دولة من أصل ١٩ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٩ وهي: الجزائر والبحرين ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعُمان وتونس وتركيا والسعودية. لم يتسنى حساب التقديرات لخمس دول وهي: ليبيا وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن. قاعدة بيانات النفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، <https://www.sipri.org/databases/milex>.

[٢] انظر مثلاً، عامر أبو قرن، وآخرون، "The demand for military spending in Egypt"، جريدة *Defence and Peace Economics*، المجلد ٢٥، رقم ٣ (٢٠١٤)، الصفحات ٤٥–٢٣١؛ وحامد علي "Military expenditures and human development: Guns and butter arguments revisited: A case study from Egypt"، جريدة *Peace Economics, Peace Science and Public Policy*، الجزء ١٧، رقم ١ (٢٠١١).

* هذا العمل مُموَّل من وزارة الخارجية السويدية.

ولتسهيل عملية تتبع الإنفاق العسكري في مصر، تُوصَف أولاً العناصر المُتنوّعة للنفقات العسكرية (القسم الثاني). والخطوة التالية لفهم طبيعة الإنفاق العسكري في مصر تتطلب وجود سياق: زمني، بوصف اتجاهات أرقام الموازنة العسكرية الرسمية منذ عام ٢٠١٠؛ وجغرافي، بمقارنتها مع الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزء الثالث). والخطوة الإضافية هنا هي فحص عملية إعداد التقارير الوطنية عن الإنفاق العسكري في مصر لتحديد عناصر النفقات العسكرية التي ترد في التقارير وتُموَّل من الموازنة العسكرية في مصر والعناصر التي لا تخضع لذلك (القسم الرابع). وتشمل الفئة الأخيرة الإنفاق على القوة شبه العسكرية في مصر، التي تخضع لسلطة وزارة الداخلية (القسم الخامس). وتستمر الوثيقة (في القسم السادس) بتحليل عنصرٍ آخر من عناصر النفقات العسكرية - وهو الإنفاق على شراء الأسلحة. بالعرض البياني لقائمة شاملة لصفقات شراء الأسلحة في مصر على مر العقدين الماضيين (أي ٢٠٠٠-٢٠٠٩ و٢٠١٠-٢٠١٩) وفحص تلك القائمة، يهدف هذا القسم إلى إظهار أنّ العدد المُتنامي لعمليات شراء الأسلحة فيما يبدو كان له أثر طفيف أو لم يكن له أي أثر على مستويات النفقات العسكرية المذكورة في التقارير الصادرة حول الموازنة العسكرية الرسمية في مصر على مر العقدين الماضيين. ويستكشف القسم السابع مصادر التمويل المحتملة الواقعة خارج الموازنة ويعرض القسم الثامن الاستنتاجات الرئيسية لهذه الوثيقة.

ثانياً: التعريفات والطرق والمصادر

تعريف النفقات العسكرية

لتوفير قياس سهل التمييز لحجم الموارد التي يستنزفها الجيش، يُقدّم معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام أرقاماً سنوية لمستويات الإنفاق العسكري في ١٦٩ دولة، مع تغطية تاريخية تعود إلى عام ١٩٨٨ لمعظم الدول. ولإجراء تلك التقديرات، يجمع معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام الوثائق الحكومية التي تشمل البيانات عن الإنفاق الفعلي أو الموازنة الخاصة بتلك النشاطات التي تندرج أدنى تعريف المعهد للإنفاق العسكري. لقد تبنَّى معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام تعريفاً متسقاً للنفقات العسكرية لجميع البلاد. وكلما أمكن، تشمل بيانات النفقات العسكرية التي يُعِدّها معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام جميع النفقات الحالية والنفقات الرأسمالية على *(أ)* القوات المسلحة؛ *(ب)* وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المشتركة في مشاريع الدفاع؛ *(ج)* النشاطات الفضائية العسكرية؛ *(د)* القوات شبه العسكرية. ويجب أن يشمل ذلك النفقات على الموظفين، بما في ذلك رواتب الموظفين العسكريين والمدنيين، ومعاشات تقاعد الموظفين العسكريين، والخدمات الاجتماعية للموظفين؛ والمشتريات (النفقات الخاصة بالمعدات العسكرية)؛ والعمليات والصيانة؛ والبحوث والتطوير في المجالات العسكرية؛ والمساعدات العسكرية (في النفقات العسكرية للبلد المانح).[٣]

لا يُعتبر الإنفاق على القوات شبه العسكرية دائماً من ضمن النفقات العسكرية للحكومات. ويعتبره معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام جزءاً من النفقات العسكرية إذا كانت القوات، التي يكون لها غالباً أدوار عسكرية وأدوار لحفظ النظام العام، قد تدرَّبت وتسلحت لتنفيذ العمليات العسكرية ويُمكنها المُشاركة في

[٣] قاعدة بيانات النفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، "Sources and methods"، [لا يوجد تاريخ مُحدَّد].

النشاطات العسكرية.[٤] يُدرج الإنفاق على تلك القوات في النفقات العسكرية بغض النظر عن مصدر تمويله، إذا كان من وزارة الدفاع أو من وزارة أخرى. لذلك، على سبيل المثال، فإنّ النفقات على قوات الشرطة المسلحة في الصين الشعبية، وقوات الدرك في المغرب، والحرس الوطني في روسيا، تُدرَج في حسابات المعهد للنفقات العسكرية لتلك البلاد. وعلى نحو مشابه، تُقدِّم دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التقارير عن "نفقاتها الدفاعية" على "القوات الأخرى"، حتى إذا كانت تُموَّل من موازنات وزارات أخرى بخلاف وزارة الدفاع.[٥]

حالة مصر

كقاعدة عامة، يَعتبر معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام البيانات القومية بيانات دقيقة إلى أنّ تتوفر معلومات مُقنعة تثبت عكس ذلك. لتقدير الإنفاق العسكري في مصر، يستخدم معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام البيانات الرسمية من موازنة الدولة التي تصدرها وزارة المالية المصرية. والتقارير الإدارية المُفصَّلة عن تخصيص الموارد والنفقات الحكومية حسب الوظيفة والتصنيفات الأخرى تتوفر علناً (باللغة العربية) من خلال الأرشيف الإلكتروني لوزارة المالية.[٦]

باستعمال المصادر الأولية والثانوية باللغتين العربية والإنجليزية، تختبر هذه الوثيقة تكوين الإنفاق العسكري في مصر. ويشمل ذلك *(أ)* الإنفاق على "الدفاع والأمن القومي"، الذي يُشكِّل حالياً أرقام الإنفاق العسكري لمصر في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام؛ *(ب)* الإنفاق على القوات شبه العسكرية - قوات الأمن المركزي. لا يُدرَج إنفاق مصر على القوات شبه العسكرية في الحسابات الحالية التي أجراها معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام للإنفاق العسكري في مصر بسبب استحالة إجراء تقدير دقيق. مع ذلك، يجب تقييمه بعناية بهدف التوصل إلى فهم أفضل لتوجهات النفقات العسكرية في مصر (انظر القسم الخامس). وأُخِذَت أرقام الإنفاق الخاصة بالعنصرين (أي "الدفاع والأمن القومي" والقوات شبه العسكرية) من موازنة الدولة. والبيانات التي تُناقش في هذه الوثيقة خاصة بالنفقات المذكورة ضمن الموازنة، وليست النفقات الفعلية، التي قد تختلف عن الإنفاق المُخصَّص في الموازنة.

بناءً على أرقامها الرسمية، احتلت مصر المرتبة التاسعة في عام ٢٠١٩ ضمن ١٤ دولة في المنطقة، ممن توفرت لها البيانات

لإجراء المقارنات بين الإنفاق العسكري بين مختلف الدول، تستخدم هذه الوثيقة أرقام النفقات العسكرية بالدولار الأمريكي وتُعرض على أساس التقويم السنوي. لفحص إعداد التقارير الوطنية للموازنة العسكرية الرسمية في مصر، والإنفاق على القوات شبه العسكرية، تستخدم هذه الدراسة البيانات بالجنيه المصري والدولار الأمريكي على أساس السنة المالية (يوليو-يونيو). وبما أنّ بعض البنود الرئيسية في الموازنة (مثل الرواتب) مُخصَّصة بالعملة المحلية، وبينما قد تشمل البنود الأخرى تخصيصات بعملة أجنبية (مثل توريدات المعدات العسكرية وغير العسكرية)، تُقدَّر توجهات الموازنات العسكرية الرسمية في مصر بمرور الوقت (٢٠١٠/١١–٢٠١٩/٢٠) بالجنيه المصري والدولار الأمريكي بقيمتهما الاسمية والحقيقية (المُعدَّلة بسبب التضخم).

[٤] سام بيرلو فريمان، "Monitoring military expenditure"، وثيقة خلفية صادرة عن معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، ١١ يناير ٢٠١٧؛ وقاعدة بيانات النفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام (الحاشية ٣).

[٥] الناتو، "Defence expenditure of NATO countries (٢٠١٣–٢٠١٩)"، بيان صحفي، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩، ص ١٥.

[٦] الأرشيف الإلكتروني لوزارة المالية المصرية، تم الدخول إليه في شهر يوليو ٢٠٢٠.

الجدول ١. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي، السنوات المالية ٢٠١٠/١١–٢٠١٩/٢٠

وحدات العملة بالمليار. ترتكز الأرقام المذكورة بالدولار الأمريكي على حسابات معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام. ترتكز الأسعار الثابتة على أسعار عام ٢٠١٨. يشير "التغيير" إلى التغيير بالنسبة المئوية من السنة المالية السابقة.

	السنة المالية (يوليو-يونيو)									
	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣	١٥/٢٠١٤	١٦/٢٠١٥	١٧/٢٠١٦	١٨/٢٠١٧	١٩/٢٠١٨	٢٠/٢٠١٩
الجنيه المصري، الأسعار الحالية (مليار).	٢٥,٤	٢٥,٥	٢٧,٥	٣٠,٩	٣٩,٣	٤٣,٢	٤٧,١	٥١,٩	٥٩,٤	٦٦,٣
التغيير (٪)		٠,٣	٨,١	١٢	٢٧	١٠	٩,١	١٠	١٥	١٢
الجنيه المصري، الأسعار الثابتة (مليار).	٧٠,٩	٦٤,٦	٦٥,٢	٦٧,٠	٧٧,٢	٧٦,٩	٧٣,٨	٦٢,٧	٥٩,٤	٥٨,٣
التغيير (٪)		٨,٩-	٠,٩	٢,٧	١٥	٠,٣-	٤,١-	١٥-	٥,٣-	١,٩-
الدولار الأمريكي، الأسعار الحالية (مليار).	٤,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٥	٥,٥	٥,٦	٤,٧	٢,٩	٣,٣	٤,٠
التغيير (٪)		٥,٠-	٥,٩	٠,٩-	٢٣	١,٢	١٦-	٣٨-	١٥	١٨
الدولار الأمريكي، الأسعار الثابتة (مليار).	٤,٠	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٤,٣	٤,٣	٤,١	٣,٥	٣,٣	٣,٣
التغيير (٪)		٨,٩-	٠,٩	٢,٧	١٥	٠,٣-	٤,١-	١٥-	٥,٣-	١,٩-

المصدر: وزارة المالية المصرية، موازنة الدولة، موازنة الجهاز الإداري، سنوات مُتعدّدة.

ثالثاً: الإنفاق العسكري المصري في السياقات الاقتصادية والإقليمية

التوجهات في الموازنة العسكرية الرسمية لمصر، ٢٠١٠/١١–٢٠١٩/٢٠

بالقِيَم الاسمية، كان هناك توجه صاعد وواضح في الإنفاق العسكري الرسمي المصري بالجنيه المصري المذكور في التقارير على مدار فترة ٢٠١٠/١١–٢٠١٩/٢٠ (انظر الجدول ١).[٧] في عام ٢٠١٩/٢٠، كانت الموازنة العسكرية الاسمية في مصر أعلى بنسبة ١٦١ في المائة مما كانت عليه في عام ٢٠١٠/١١. وعلى مدار العشر سنوات، تراوحت المستويات السنوية للنمو الاسمي بين ٠,٣ و٢٧ في المائة، مع حدوث أكبر زيادة بين السنتين الماليتين ٢٠١٣/١٤ و٢٠١٤/١٥. وربما كان النّمو الاسمي في الإنفاق بسبب زيادة الإنفاق على الرواتب. فقد زادت الرواتب العسكرية عدة مرات منذ ٢٠١٠ كما ذكرت التقارير.[٨] لكن معدلات التضخم المرتفعة مَحَت الزيادات الاسمية الكلية في الإنفاق العسكري - فقد تذبذب معدل التضخم بين ٦,٩ و٢٤ في المائة بين عامي ٢٠١٠/١١ و٢٠١٩/٢٠.[٩] فالثلاث سنوات المتتالية من النّمو الحقيقي من عام ٢٠١٢/١٣ تبعتها خمس سنوات متتالية من الانحدار الحقيقي منذ عام ٢٠١٥/١٦ (انظر الجدول ١). لذلك، فإنّ السنوات التسع من النّمو الظاهر بالقِيَم الحقيقية من عام ٢٠١١/١٢ كانت في الحقيقة انخفاضاً بنسبة ١٨ في المائة في الإنفاق مع نهاية ذلك العقد من الزمن. وأرقام الأسعار الاسمية بالدولار الأمريكي تعرض توجهاً مختلفاً بسبب الانخفاض الكبير لقيمة الجنيه المصري (انظر الشكل ١). وجعل ذلك الانخفاض في قيمة العملة البضائع والخدمات (العسكرية) المُستوردة أعلى ثمناً بالدولار الأمريكي.

إنّ الانخفاض الكلي الحقيقي للموازنة العسكرية الرسمية على مدار العقد الثاني من هذا القرن (٢٠١٠-٢٠١٩) أمرٌ مُحيّرٌ، خاصة في ظل ما ذكرته مصر من تقوية مساعيها العسكرية لمحاربة الإرهاب، ومشترياتها الضخمة للمعدات العسكرية (انظر القسم السادس). إنّ الانخفاض الكلي في الموازنات العسكرية لمصر المذكورة في التقارير الرسمية، إلى جانب النفقات العسكرية المتنامية في الدول الأخرى في المنطقة، أدت إلى ظهور مصر كإحدى الدول الأقل إنفاقاً في المجال العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام ٢٠١٩.

[٧] الأرشيف الإلكتروني (الحاشية ٦) لوزارة المالية المصرية، موازنة الدولة، سنوات مُتعدّدة.

[٨] إبراهيم الطاهر، [تعرف على رواتب ضباط الجيش المصري ... وفيم ينفقونها]، عربي٢١، ٧ نوفمبر ٢٠١٦ (باللغة العربية)؛ وموقع "Middle East Monitor"، السيسي يزيد معاشات تقاعد الجيش للمرة السادسة"، ١٦ يونيو ٢٠١٧.

[٩] صندوق النقد الدولي، "Egypt: Inflation rate, average consumer prices"، أداة تخطيط البيانات في صندوق النقد الدولي.

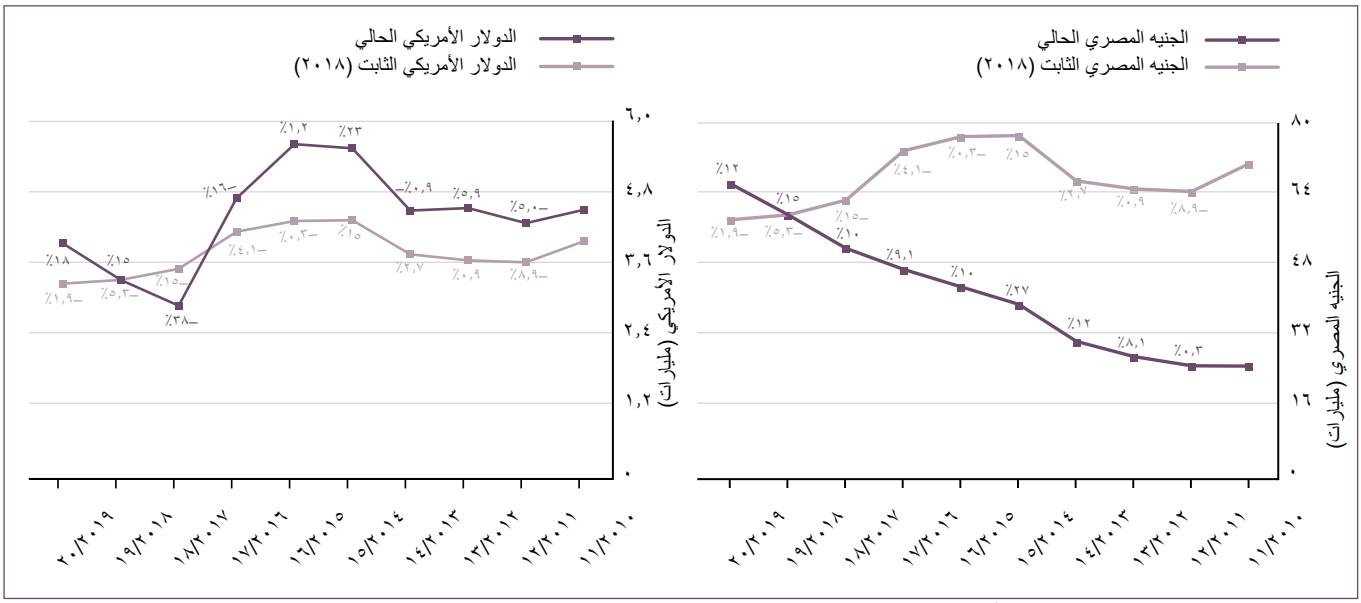

الشكل ١. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي، السنوات المالية ٢٠١٠/١١–٢٠١٩/٢٠

ملحوظات: تُحسَبُ السنة المالية في مصر من يوليو حتى يونيو.
تُشير النسب المئوية إلى التغيير من السنة المالية السابقة.

المصدر: موازنة الدولة من وزارة المالية المصرية، موازنة الجهاز الإداري، سنوات مُتعدّدة.

الإنفاق العسكري المصري مقابل الوضع الإقليمي العام

تمر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحالة عسكرة سريعة حيث تنخرط جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريباً في صراعات إقليمية مباشرة أو بشكل غير مباشر بينما تُراكم الأسلحة الرئيسية في ذات الوقت. في عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي النفقات العسكرية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة، التي تتوفر لها البيانات، نحو ١٦٢ مليار دولار أمريكي. وبلغت حصة الإنفاق العسكري المصري منها نسبة ٢,٣ في المائة من المجموع الكلي، لتحتل المرتبة التاسعة في المنطقة. وفي وسط الصراعات والتنافسات الطويلة المدى في المنطقة، والشعور المتنامي بوجود التهديدات والنشاطات الإرهابية، زادت ١٢ دولة من دول المنطقة إنفاقها العسكري بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، ونصف تلك الدول زادت نسبة الإنفاق بأكثر من ٣٠ في المائة. لكن وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية، انخفضت النفقات العسكرية في مصر من حيث القيمة الحقيقية على مدار تلك الفترة الزمنية.

في عام ٢٠١٩، كان العبء العسكري في مصر - أي النفقات العسكرية كحصة من إجمالي الناتج المحلي - ونسبة إنفاقها العسكري من إجمالي الإنفاق الحكومي ككل، قد بدا الأقل بين جميع دول المنطقة (انظر الجدول ٢). في عام ٢٠١٩، كان العبء العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الأعلى بين جميع مناطق العالم، حيث بلغ متوسط الإنفاق العسكري للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة ٤,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ ٧ دول من الدول العشر ذات أعلى عبء عسكري عالمياً لعام ٢٠١٩ تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في المقابل، بناءً على الأرقام الرسمية لمصر، يبدو أنّ العبء العسكري في مصر كان هو الأقل في المنطقة، حيث وصل إلى نسبة ١,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي (انظر الشكل ٢). وبينما خصَّصت جميع دول المنطقة أكثر من ٧ في المائة من إنفاقها الحكومي للجيش في عام ٢٠١٩، توحي الأرقام الرسمية المصرية أنّ نفقاتها العسكرية كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي كانت هي الأدنى في المنطقة، حيث وصلت إلى نسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٩.

الجدول ٢. إحصائيات الإنفاق العسكري الرئيس وأعداد الموظفين العسكريين للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٩[أ]
الدول مُرتَّبة وفق حجم الإنفاق العسكري (تنازلياً). أرقام الإنفاق بملايين الدولارات الأمريكية.

البلد	الإنفاق العسكري، ٢٠١٩ (الدولار الأمريكي الحالي، مليون)	الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي (٪)	الإنفاق العسكري كحصة من الإنفاق الحكومي (٪)[ب]	عدد الموظفين العسكريين العاملين
المملكة العربية السعودية	٦١٨٦٧	٨,٠	٢٠	٢٢٧٠٠٠
إسرائيل	٢٠٤٦٥	٥,٣	١٣	١٧٠٠٠٠
تركيا	٢٠٤٤٨	٢,٧	٧,٨	٣٥٥٢٠٠
إيران	١٢٦٢٣	٢,٣	١٣	٦١٠٠٠٠
الجزائر	١٠٣٠٤	٦,٠	١٦	١٣٠٠٠٠
الكويت	٧٧١٠	٥,٦	١١	١٧٥٠٠
العراق	٧٥٩٩	٣,٥	٧,٨	١٩٣٠٠٠
عُمان	٦٧٣٠	٨,٨	٢٠	٤٢٦٠٠
مصر	٣٧٤٤	١,٢	٤,٢	٤٣٩٠٠٠
المغرب	٣٧٢١	٣,١	١٠	١٩٦٠٠٠
لبنان	٢٥٢١	٤,٢	١٤	٦٠٠٠٠
الأردن	٢٠٣٢	٤,٧	١٥	١٠١٠٠٠
البحرين	١٤٠٥	٣,٧	١٢	٨٢٠٠
تونس	١٠٠١	٢,٦	٧,٩	٣٥٨٠٠

GDP = إجمالي الناتج المحلي.

[أ] التي تتوفر لها البيانات.

[ب] أرقام الإنفاق العسكري كحصة من الإنفاق الحكومي تُعرض على أساس التقويم السنوي، عدا مصر وإيران والكويت حيث تُستَخدم الأرقام الخاصة بالسنوات المالية.

المصادر: قاعدة بيانات النفقات العسكرية لمعهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، أبريل ٢٠٢٠؛ والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، *The Military Balance 2020* (راوتليدج: لندن: ٢٠٢٠).

لذلك، بناءً على التقارير الوطنية، كان لدى مصر أدنى موازنة عسكرية وعبء عسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٩، وكانت أيضاً إحدى الدولتين اللتين لم تزيدا إنفاقهما العسكري الرسمي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩ (الدولة الأخرى هي إيران، التي كانت تخضع لحظر الأسلحة أثناء تلك الفترة الزمنية). ويصعب تسوية تلك الأرقام حيث إنّ عدد الموظفين العسكريين النشطين والاحتياط في مصر من بين أعلى الأرقام في المنطقة، وكما هو حال الكثير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمصر مشتركة في عمليات عسكرية ومستغرقة في عمليات شراء أسلحة رئيسية تتطلب بدون شك مستوى مرتفعاً ومُستداماً من الموارد.[١٠] ويثير ذلك هذا السؤال: هل تُذكَر جميع مصروفات مصر المُتعلقة بالجيش في تقارير إنفاقها العسكري الرسمي؟ يكمن جزء من الإجابة في فحص أرقام الإنفاق العسكري المذكورة في التقارير.

رابعاً: "الدفاع والأمن القومي": تكوين الموازنة

إنّ تحليل النفقات العسكرية في مصر يتطلب اختبار تكوين البيانات، وهيكليتها، التي تُذكَر في الموازنة العسكرية الرسمية. ويساعد ذلك التحليل في تحديد أي عناصر الإنفاق العسكري يُكشَفُ عنها في الموازنة العسكرية الرسمية. تذكر مصر أرقام موازنتها العسكرية في التقارير تحت بند "الدفاع والأمن القومي". ولهذه الفئة، يُمكن العثور على مجموعتين مختلفتين من البيانات، لكنهما تدعمان بعضهما تبادلياً: *(أ)* حسب الهيئة (مثلاً، وزارة الإنتاج الحربي)، و*(ب)* حسب العنصر (مثلاً، الأجور وتعويضات العاملين).

[١٠] انظر ديريك بيساتشا، "Egypt, Italy in talks on possible FREMM buy"، مُدوَّنة Defence and Security Monitor، نُشرت في ٥ فبراير ٢٠٢٠.

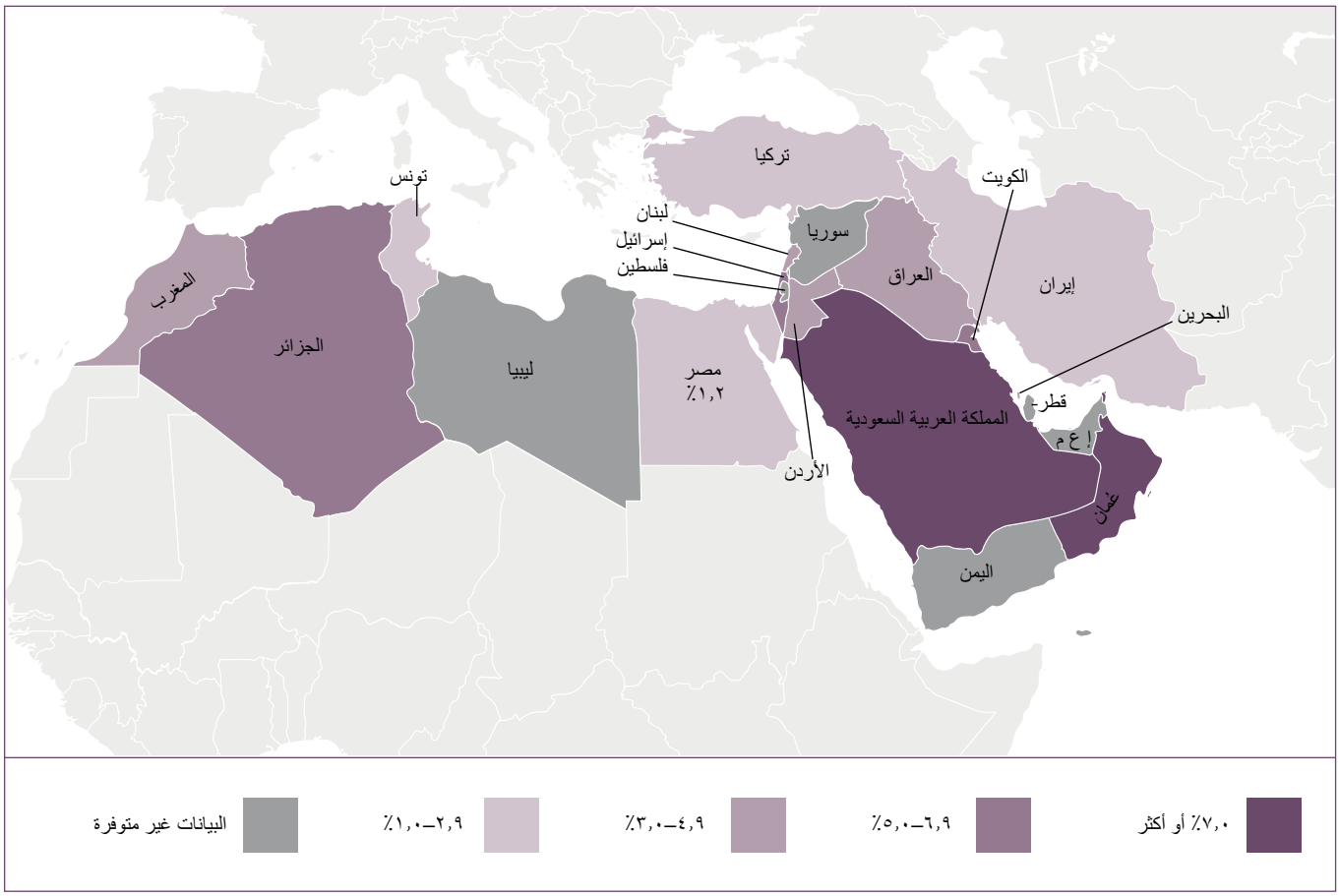

الشكل ٢. الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٩

إ ع م = الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات النفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، أبريل ٢٠٢٠.

المجموعة الأولى للبيانات تعرض الإنفاق حسب الهيئات تحت بند "الدفاع والأمن القومي" في موازنة مصر (انظر الجدول ٣). وهي تُظهر أنّ ديوان وزارة الدفاع المصرية يحظى بنسبة ٩٩,٥ في المائة من إجمالي الموازنة الخاصة ببند "الدفاع والأمن القومي". أما الأرقام الخاصة بالهيئات الأخرى المنخرطة في الدفاع والأمن القومي فيبدو أنّها تعرض الإنفاق الإداري، نظراً لتدني نسبة حصتها من المجموع الكلي. ويُعزَّز أساس هذه الملاحظة بالمجموعة الثانية للبيانات (انظر الجدول ٤)، التي تعرض أنّ عنصر الموازنة " الأجور وتعويضات العاملين" يحظى فقط بنسبة ٠,٣ في المائة من إجمالي أرقام بند "الدفاع والأمن القومي"، حيث من الواضح أنّها لا تشمل رواتب القوات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عنصر "شراء السلع والخدمات"، الذي يحظى بنسبة ٠,١ في المائة من المجموع الكلي، يبدو أيضاً أنّه يتعلق بشكل خاص بتكاليف الجزء الإداري لبند "الدفاع والأمن القومي" ويظهر أنّه يستثني شراء البضائع والخدمات للقوات المسلحة. تبدو هذه المُلاحظة معقولة في ظل صفقات مصر القائمة لشراء السلاح، التي يكون الإنفاق عليها عادة جزءاً من الموازنة العسكرية. بالتالي، فإنّ الإنفاق على رواتب القوات المسلحة والسلع والخدمات العسكرية يجب أن يكون جزءاً من بند "ديوان عام وزارة الدفاع" عند مراجعة مجموعة البيانات *(أ)* وبند "مصروفات أخرى" في مجموعة البيانات *(ب)*.

الجدول ٣. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي: البيانات المُفصَّلة حسب الهيئة، السنوات المالية ١٦/٢٠١٥–٢٠/٢٠١٩

أرقام الإنفاق بملايين الجنيهات المصرية بالأسعار الحالية. بنود الموازنة مُرتَّبة حسب الحصة المئوية من المجموع الكلي في عام ٢٠/٢٠١٩ (تصاعدياً).

بند الموازنة (الهيئة)	الإنفاق، ١٦/٢٠١٥	الإنفاق، ١٧/٢٠١٦	الإنفاق، ١٨/٢٠١٧	الإنفاق، ١٩/٢٠١٨	الإنفاق، ٢٠/٢٠١٩	الحصة من المجموع الكلي في عام ٢٠/٢٠١٩ (٪)
قطاع الميادين المركزية واختبارات الذخيرة والصواريخ [أ]	٩,٣	٩,٧	١١,٥	١٢,٩	١٤,٢	٠,٠٢
الأمانة العامة للأمن القومي	. .	٢,٥	١٣,٨	٢١,٨	١٧,١	٠,٠٣
الأمانة العامة لمجلس الدفاع الوطني	. .	٢١,٥	٢٤,١	٢٩,٧	٣٣,٤	٠,٠٥
قطاع التدريب	٧٥,٦	٨٢,٦	٩٢,٢	٩٨,٠	١٠٤	٠,١٦
ديوان عام وزارة الإنتاج الحربي	١٨٦	١٣٥	١٤٨	١٧٩	١٣٩	٠,٢١
ديوان عام وزارة الدفاع	٤٢٩١٨	٤٦٨٦٩	٥١٥٦٩	٥٩٠٢٢	٦٦٠٣٥	٩٩,٥٤
إجمالي الوارد في التقارير	**٤٣١٩٠**	**٤٧١٢٠**	**٥١٨٥٩**	**٥٩٣٦٣**	**٦٦٣٤٢**	**١٠٠**

. . = البيانات غير متوفرة أو لا تنطبق.

ملحوظة: تُحسَبُ السنة المالية في مصر من يوليو حتى يونيو.

[أ] قبل عام ٢٠١٦: قطاع الميادين المركزية.

المصدر: وزارة المالية المصرية، موازنة الدولة، موازنة الجهاز الإداري، سنوات مُتعدّدة.

يشمل بند "ديوان عام وزارة الدفاع" موازنة القوات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، ربما يشمل هذا البند موازنات خدمات وزارة الدفاع مثل النقل والمواصلات والخدمات الطبية.[١١] يُعتقد أنّ ٦٠ في المائة من هذا البند تُخصَّص للرواتب والمكافآت (لكنه قد لا يشمل معاشات التقاعد العسكرية).[١٢] ويعني ذلك أنّ نسبة ٤٠ في المائة المتبقية ينبغي نظرياً أن تشمل المصروفات الأخرى المتعلقة بالجيش مثل الإنفاق على التكاليف الأخرى المتكررة (مثل المواد المُستهلكة) والبنية التحتية العسكرية وصيانة المنشآت وشراء المعدات - بما في ذلك عمليات استيراد الأسلحة والدعم الفني - والبحوث والتطوير في المجالات العسكرية.[١٣] ومع ذلك، يستحيل تقريباً تحديد العناصر التي تُموَّل من خلال نسبة ٤٠ في المائة المتبقية بسبب نقص المعلومات المتوفرة علناً حول المسائل المتعلقة بالجيش في مصر.

[١١] وزارة الدفاع المصرية، [أخبار القوات المسلحة المصرية]، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩ (باللغة العربية)؛ ويزيد صايغ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، *Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy* (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: واشنطن، العاصمة)، ص ٩٢

[١٢] فلورنس غاوب وزووي ستانلي-لوكمان، "Defence industries in Arab states: Players and strategies"، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، الوثيقة رقم ١٤١، مارس ٢٠١٧، ص ٢٢؛ وباسم أبو العباس، "Egypt military budget allocations to reach LE31 bn in 2013/14: Source"، الأهرام أونلاين، ٢٠ مايو ٢٠١٣

[١٣] قاعدة بيانات النفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام (الحاشية ٣)؛ وصايغ (الملحوظة ١١)، ص ٣٠٠.

الجدول ٤. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي: البيانات المُفصَّلة حسب العنصر، السنوات المالية ١٦/٢٠١٥–٢٠/٢٠١٩

أرقام الإنفاق بملايين الجنيهات المصرية بالأسعار الحالية. بنود الموازنة مُرتَّبة حسب القيمة النقدية (تصاعدياً).

بند الموازنة (العنصر)	الإنفاق، ١٦/٢٠١٥	الإنفاق، ١٧/٢٠١٦	الإنفاق، ١٨/٢٠١٧	الإنفاق، ١٩/٢٠١٨	الإنفاق، ٢٠/٢٠١٩
حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٠	٠	٠	٠	٠
فوائد	٠	٠	٠	٠	٠
تسديد القروض المحلية والأجنبية	٠	٠	٠	٠	٠
المنح والمزايا الاجتماعية	٠,٢	٠,٢	١,٠	١,٠	١,٠
شراء السلع والخدمات	٦٢,٧	٧٣,٤	٧٢,٢	٧٦,٣	٥٥,٨
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٠٣	٤٨,٢	٦١,١	٨٤,٦	٩٥,٠
الأجور وتعويضات العاملين	١٢١	١٤٥	١٧١	١٩٦	١٧٧
مصروفات أخرى	٤٢٩٠٣	٤٦٨٥٣	٥١٥٥٣	٥٩٠٠٥	٦٦٠١٣
إجمالي الوارد في التقارير	**٤٣١٩٠**	**٤٧١٢٠**	**٥١٨٥٩**	**٥٩٣٦٣**	**٦٦٣٤٢**
المصروفات الأخرى كحصة من إجمالي الإنفاق الوارد في التقارير (٪)	**٩٩,٣**	**٩٩,٤**	**٩٩,٤**	**٩٩,٤**	**٩٩,٥**

ملحوظة: تُحسَبُ السنة المالية في مصر من يوليو حتى يونيو.

المصدر: وزارة المالية المصرية، موازنة الدولة، موازنة الجهاز الإداري، سنوات مُتعدّدة.

خامساً: خارج الموازنة العسكرية لمصر: إنفاق مصر على القوات شبه العسكرية

في حالة مصر، لبعض النفقات التي تقع خارج الموازنة العسكرية المصرية الرئيسية تأثيرٌ مباشرٌ على النفقات العسكرية المصرية، على سبيل المثال، الإنفاق على قوات الأمن المركزي - القوات شبه العسكرية في مصر. إنّ هيكلية قوات الأمن المركزي والدور المذكور في التقارير لبعض وحداتها يوفران الشواهد على أنّه يجب حساب بعض تكاليف القوات شبه العسكرية في مصر ضمن النفقات العسكرية المصرية. بينما من المهم توفير تقدير لموازنة قوات الأمن المركزي، من الضروري ملاحظة أنّ الموازنة الكلية لقوات الأمن المركزي لا ينبغي أن تُحسب ضمن الإنفاق العسكري، لأنّ معظم مسؤولياتها لم تزل تتعلق بحفظ النظام العام.

قوات الأمن المركزي

قوات الأمن المركزي قوة أمنية داخلية تُصنِّفها الحكومة المصرية كقوات شبه عسكرية.[١٤] وهي تخضع لسلطة وزارة الداخلية وتتألف من ٣٢٥٠٠٠ موظف، بمن فيهم المُجنَّدون. ويُوضِّح الدور شبه العسكري لقوات الأمن المركزي بالطبيعة المزدوجة (العسكرية والنظام العام) لهيكليتها ومهماتها ومسؤولياتها.[١٥] تتسلح بعض وحدات قوات الأمن المركزي بالهراوات والدروع، وتتسلح وحدات أخرى بالبنادق الهجومية وهي مُدرَّبة على تشغيل عدة أنواع من المركبات المُدرَّعة، التي تناسب المهمات الشرطية والعسكرية تتسلح بعض وحدات قوات الأمن المركزي بالهراوات والدروع، وتتسلح وحدات أخرى بالبنادق الهجومية وهي

[١٤] محافظة القاهرة، [المؤسسة الأمنية]، [لا يوجد تاريخ مُحدَّد] (باللغة العربية).

[١٥] محافظة القاهرة (الحاشية ١٤)؛ ومحمد فتحي عبد العال، [جنود الأمن المركزي: خوذة ودرع وموت مجاني (تحقيق)]، *المصري اليوم*، ١٧ يناير ٢٠١٣ (باللغة العربية).

الجدول ٥. الإنفاق المُقدَّر على قوات الأمن المركزي، السنوات المالية ١٦/٢٠١٥–٢٠/٢٠١٩

أرقام الإنفاق بمليارات الجنيهات المصرية، بالأسعار الحالية. أرقام موازنة قوات الأمن المركزي من تقدير معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام

	الإنفاق، ١٦/٢٠١٥	الإنفاق، ١٧/٢٠١٦	الإنفاق، ١٨/٢٠١٧	الإنفاق، ١٩/٢٠١٨	الإنفاق، ٢٠/٢٠١٩
الموازنة الإجمالية لمصلحة الأمن والشرطة	٢٢,٤	٢٤,٣	٢٦,١	٣٠,٠	٣٢,٣
الأجور وتعويضات العاملين	٢٠,٣	٢٢,١	٢٣,٣	٢٦,٣	٢٨,٢
الأجور وتعويضات العاملين كحصة من الإجمالي (٪)	٩١	٩١	٨٩	٨٨	٨٧
الموازنة المُقدَّرة لقوات الأمن المركزي	١٠,٢	١١,٠	١١,٧	١٣,٢	١٤,١

CSF = قوات الأمن المركزي.

المصدر: وزارة المالية المصرية، موازنة الدولة، موازنة الجهاز الإداري، سنوات مُتعدّدة.

مُدرَّبة على تشغيل عدة أنواع من المركبات المُدرَّعة، التي تناسب المهمات الشرطية والعسكرية.[١٦] ووفقاً للتقارير فإنّ قوات الأمن المركزي مُدرَّبة للحفاظ على النظام العام ولضمان استعدادها "لمواجهة الحوادث الطارئة التي تحاول الإخلال بأمن الوطن واستقراره".[١٧] بالإضافة إلى ذلك، مَدَحَت وزارة الداخلية دور قوات الأمن المركزي في شمال شبه جزيرة سيناء، مُشيرة إلى وجود نظام تدريبي خاص لبعض الوحدات.[١٨]

تشمل المهمة غير العسكرية الرئيسية لقوات الأمن المركزي توفير المساعدة لقوات إنفاذ القانون أثناء الحفاظ على الأمن العام وضبط الحشود ومكافحة أعمال الشغب.[١٩] وتشمل المهمات شبه العسكرية لقوات الأمن المركزي حراسة وتأمين منشآت البنية التحتية الرئيسية بالتنسيق مع القوات المسلحة المصرية.[٢٠] وبالإضافة إلى ذلك، تم تكليف قوات الأمن المركزي لمساعدة القوات المسلحة المصرية في العمليات العسكرية الداخلية في شبه جزيرة سيناء (انظر أدناه).

حتى عام ٢٠١٤، كانت قوات الأمن المركزي بشكل عام تُعتبر قوات مكافحة شغب رديئة التدريب مهمتها مساعدة الحكومة والقوات المسلحة في التعامل مع الاضطراب المُتنامي والإخلال بالنظام العام. لكن، حتى قبل عام ٢٠١٤، اشتركت قوات الأمن المركزي في حملات محلية صغيرة لمكافحة الإرهاب ضد المُتمردين الإسلاميين.[٢١] ومنذ عام ٢٠١٤، يبدو أنّ دور بعض وحدات قوات الأمن المركزي على الأقل قد ارتقى. لقد أصبحت حملات مكافحة الإرهاب أكثر كثافة وتحولت في معظم الأحيان إلى عمليات عسكرية داخلية واسعة النطاق بمشاركة القوات المسلحة.[٢٢]

[١٦] المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، *The Military Balance 2020* (راوتليدج: لندن: ٢٠٢٠)، ص ٣٣٨؛ ووزارة الداخلية المصرية، [استعدادات قوات الأمن المركزي لتأمين احتفالات المصريين برأس السنة الميلادية وأعياد الميلاد]، يوتيوب، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧ (باللغة العربية).

[١٧] أشرف عمران، [بالصور: انتهاء المرحلة الرابعة من خطة تدريب قوات الأمن المركزي السنوية]، بوابة الأهرام، ٨ نوفمبر ٢٠١٦ (باللغة العربية).

[١٨] محمود عبد الراضي، [وزير الداخلية يُكرّم أبطال قوات الأمن المركزي]، اليوم السابع، ٣١ أغسطس ٢٠١٨ (باللغة العربية).

[١٩] محافظة القاهرة (الحاشية ١٤).

[٢٠] الهيئة العامة للاستعلامات، "١٠٠٠٠ ضابط وفرد من الشرطة و٢٣٠ مجموعة قتالية لتأمين حفل افتتاح قناة السويس الجديدة"، ٤ أغسطس ٢٠١٥؛ ومدى مصر، "قوات الأمن تتدرب لحماية مراكز الاقتراع"، ١٠ يناير ٢٠١٤؛ ووزارة الدفاع المصرية، [القوات المسلحة ووزارة الداخلية يكثفان دورياتهما الأمنية لتأمين الاحتفال بالعام الميلادي الجديد]، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ (باللغة العربية)؛ والحكومة الأسترالية، إدارة الشؤون الخارجية والتجارة، *DFAT Country Information Report* (إدارة الشؤون الخارجية والتجارة: كانبيرا، ١٧ يونيو ٢٠١٩)، ص ٤٠؛ ووزارة الخارجية الأمريكية، "2016 country reports on human rights practices: Egypt"، تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧، القسم ١(د).

[٢١] ويكيليكس، "Re: Discussion: Security forces"، يوم ١٠ أكتوبر ٢٠١٢.

[٢٢] روبيرت سبرنغبورغ وإف سي بينك ويليامز، "The Egyptian military: A slumbering giant awakes"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١٩.

ووفقاً لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع والعديد من المنافذ الإعلامية المحلية، شاركت العديد من وحدات قوات الأمن المركزي في عمليات عسكرية واسعة النطاق داخل مصر.[٢٣] ودعمت قوات الأمن المركزي القوات المسلحة المصرية في العمليات العسكرية الداخلية ضد الجماعات المُسلحة المنتمية لتنظيم الدولة الإسلامية، التي تعتبرها مصر أعداء داخل الدولة يهدفون إلى ضعضعة الأمن القومي.[٢٤] وبشكل خاص، حسب التقارير، شاركت العديد من وحدات قوات الأمن المركزي في عمليات عسكرية كبيرة في شبه جزيرة سيناء، وعملت سوياً مع القوات المسلحة المصرية وهيئات قومية وإقليمية أخرى.[٢٥] وعلى وجه التحديد، كانت "عملية حق الشهيد" و"سيناء ٢٠١٨" عمليتين عسكريتين "شاملتين" أُطلِقَتَا ضد الجماعات المسلحة المُنتمية لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال ووسط سيناء في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ على التوالي، وحسب التقارير، ضمَّت العمليتان جميع عناصر القوات المسلحة المصرية وقوات الأمن المركزي.[٢٦]

الإنفاق على القوات شبه العسكرية

بوضع الهيكلية المذكورة في التقارير بعين الاعتبار، والمهمات والنشاطات الأخيرة لقوات الأمن المركزي، يُمكن لمعهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام أن يدرج الإنفاق على قوات الأمن المركزي ضمن إجمالي الإنفاق العسكري في مصر. ولكن سوف ينطبق ذلك فقط على الوحدات التي اشتركت في النشاطات العسكرية في شبه جزيرة سيناء. وفي السياق المصري، يُشير مصطلح "النشاطات العسكرية" إلى العمليات العسكرية الداخلية التي تهدف إلى حماية الدولة من استعمال الجماعات المُنظمة الخارجة عن إطار الدولة للأساليب العنيفة داخل البلاد، بهدف تأمين سلامة ووحدة أراضيها. وفي ظل انعدام الشفافية في الإنفاق، من الممكن فقط وضع تقدير تقريبي لإنفاق مصر على جميع وحدات قوات الأمن المركزي. وبناءً على تحليل المعلومات المتوفرة من موازنة الدولة، تم التوصل إلى تقدير كما هو مبين أدناه وفي الجدول ٥. لكن هذا التقدير بالطبع يبالغ في النفقات على القوات المصرية شبه العسكرية. وأي تقييم أكثر دقة سوف يتطلب المزيد من التفكيك والتفصيل والتحليل لتوضيح مقدار موارد قوات الأمن المركزي المُخصَّصة لنشاطاتها العسكرية. وهذه الخطوة الإضافية، التي ستساعد في توفير تقدير أكثر موثوقية، لا يُمكن تنفيذها في هذه المرحلة بسبب نقص المعلومات الضرورية.

بما أنّ قوات الأمن المركزي تتبع سلطة وزارة الداخلية، يحتمل أن تكون موازنة قوات الأمن المركزي جزءاً من بند موازنة "مصلحة الأمن والشرطة" المذكور أدنى فئة "النظام العام وشؤون السلامة العامة" في موازنة الدولة. ونظراً إلى أنّ ٩٠ في المائة تقريباً من موازنة "إدارة الأمن والشرطة" مُخصَّصة لرواتب الموظفين ("الأجور وتعويضات العاملين") وأنّ حجم قوات الأمن المركزي يساوي تقريباً الحجم المُقدَّر

[٢٣] وزارة الدفاع المصرية، [نتائج عمليات اليوم الثالث عشر للعملية الشاملة "حق الشهيد"]، يوتيوب، ١٩ سبتمبر ٢٠١٥ (باللغة العربية)؛ وعبد الراضي (الحاشية ١٨)؛ والأهرام أونلاين، "وزراء مصريون يزورون القوات في شمال سيناء المُضطَرب"، ١٥ فبراير ٢٠١٥.

[٢٤] المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، *Armed Conflict Survey 2019* (راوتليدج: آبينغدون، ٢٠١٩)؛ وباوجيه وكيستميكر، "Resilient Sinai insurgency and worsening socio-economic conditions likely to result in deteriorating security in Egypt"، نشره Jane's Terrorism and Insurgency Monitor، في ٢٧ مايو ٢٠٢٠؛ والهيئة العامة للاستعلامات، "السيسي يوجه القوات المسلحة بالجاهزية لحماية أمن مصر القومي"، ١٩ مايو ٢٠٢٠.

[٢٥] عبد الراضي (الحاشية ١٨)؛ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (الحاشية ٢٤)؛ وأخبار اليوم، [قائد قوات شرق القناة لمكافحة الإرهاب: العملية الشاملة فرضت سيادة الدولة على كل شبر]، ٢٩ يناير ٢٠١٩ (باللغة العربية)؛ ومدى مصر، "مقتل ٣ من قوات الأمن المركزي وجرح ٨ في الشيخ زويد"، ١٦ أبريل ٢٠١٦.

[٢٦] القوات المسلحة المصرية، "بيان رقم ٢ للمتحدث العسكري للقوات المسلحة"، فيسبوك، ٩ فبراير ٢٠١٨؛ مدى مصر، [حملة سيناء ٢٠١٨: ما نعرفه إلى الآن]، ٩ فبراير ٢٠١٨ (باللغة العربية)؛ والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (الحاشية ٢٤)؛ وياسر محمد علي، [سيناء: الجيش يواصل عملية "حق الشهيد" لاستئصال الإرهاب]، العربية، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥ (باللغة العربية).

لقوات الشرطة المصرية - الذي يُعتقد أنّه يتألف من ٣٥٠ ألف فرد - يُمكن الافتراض بأنّ حوالي نصف ما هو مُخصَّص "لأجور وتعويضات العاملين" يُستخدم لتمويل قوات الأمن المركزي (انظر الجدول ٥).[٢٧]

في السنة المالية ٢٠/٢٠١٩، خصَّصت مصر ٣٢,٣ مليار جنيه مصري (١,٩ مليار دولار أمريكي) "لمصلحة الأمن والشرطة"، وكانت نسبة ٨٧ في المائة منها - ٢٨,٢ مليار (١,٧ مليار دولار أمريكي) مُخصَّصة لبند "الأجور وتعويضات العاملين". تم حساب الموازنة التقريبية لقوات الأمن المركزي في عام ٢٠/٢٠١٩ بناء على افتراض تساوي النفقات بين قوات الأمن المركزي وقوات الشرطة المصرية، لتقدر بنحو ١٤ مليار جنيه مصري (٨٣٣ مليار دولار أمريكي) بالأسعار الحالية (انظر الجدول ٥). وبسبب الافتقار الكبير للشفافية حول المؤسسات شبه العسكرية في مصر، يستحيل حالياً تقدير نسبة التكاليف المُخصَّصة لوحدات قوات الأمن المركزي التي تشارك في العمليات العسكرية الداخلية في شبه جزيرة سيناء.

سادساً: الإنفاق على شراء الأسلحة

كلما أمكن، تشتمل بيانات النفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام على الإنفاق على عمليات شراء الأسلحة (من كل من المشتريات المحلية وواردات الأسلحة). تعتمد مصر بشدة على واردات الأسلحة، نظراً لافتقار الكثير من شركات إنتاج الأسلحة المصرية للمعرفة والخبرة الضرورية لإنتاج الأسلحة المُتقدمة. على مر العقد الماضي (٢٠١٠–٢٠١٩)، استثمرت مصر بكثافة في ترسانات قواتها المسلحة. وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، أصبحت مصر ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم وثاني أكبر مستورد للأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد المملكة العربية السعودية التي يفوق إنفاقها العسكري إنفاق مصر العسكري بنحو ١٧ مرة، وأتت قبل الجزائر التي يبدو أنّ إنفاقها العسكري يفوق إنفاق مصر العسكري بنحو ثلاث مرات.[٢٨] أظهرت البحوث السابقة أنّ العلاقة بين شراء الدول للأسلحة وموازنتها العسكرية ليست سهلة الفهم: فحجم مشتريات الأسلحة لا يؤثر دائماً على حجم الموازنة العسكرية.[٢٩] لكن مشتريات مصر من الأسلحة بمرور الوقت يجب أن تُحلَّل لتوفير فهم أعمق لحجم الأسلحة المطلوبة والمنقولة إلى مصر مقارنة بإنفاقها العسكري على مر العقدين الماضيين.[٣٠]

مشتريات مصر من الأسلحة تضخمت جداً بعد تولي السيسي منصب الرئاسة في عام ٢٠١٤

[٢٧] للمزيد من التفاصيل عن الرقم المُقدَّر لعدد أفراد قوات الشرطة المصرية، انظر ويكيليكس (الحاشية ٢١).

[٢٨] قاعدة بيانات النفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام. مع أنّ حجم واردات الأسلحة يُقاس بقِيَم مؤشرات الاتجاه الخاصة بمعهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، التي لا يجب مقارنتها مع القِيَم المالية، يعرض هذا القسم أنّ منظومة الأسلحة التي اشترتها مصر كانت مُتقدمة بازدياد وبالتالي كان شراؤها مُكلفاً جداً. للمزيد من التفاصيل حول قِيَم مؤشرات الاتجاه، انظر قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، "Sources and methods"، [لا يوجد تاريخ مُحدَّد].

[٢٩] انظر مثلاً، بحث أوليفر بامب وبول ثندر "Trading arms and the demand for military expenditures: Empirical explorations using new SIPRI data"، نُشر على موقع *Defence and Peace Economics*، الجزء ٢٨، رقم ٤ (يناير ٢٠١٧).

[٣٠] البيانات الخاصة بمشتريات الأسلحة مأخوذة من قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، <https://www.sipri.org/databases/armstransfers>. تستند البيانات إلى السجلات التجارية الخاصة بمعهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام - وهي مُخرجات مكتوبة تحتوي على معلومات عن الصفقات بين موردي أسلحة ومستلمين مُحدَّدين طيلة فترة زمنية مُحدَّدة. أما منظومات الأسلحة والعناصر المهمة، والإنتاج المُرخَّص، لمنظومات الأسلحة التقليدية الرئيسية فتُعرَض في مُدَخل "ترتيب" منفصل في قاعدة البيانات. للمزيد من التفاصيل، انظر قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام (الحاشية ٢٨).

مشتريات مصر من الأسلحة

بسبب الافتقار للشفافية في عمليات شراء الأسلحة في مصر، ليس من الممكن تقدير المبالغ المالية الفعلية التي تنفقها مصر على شراء الأسلحة في سنة بعينها. لكن من الممكن تقديم المؤشرات التي تُظهر أنّ الموازنات العسكرية الرسمية لمصر لا تبدو أنّها تعكس مستوى الموارد الضرورية لتمويل صفقات شراء الأسلحة الرئيسية. تُقيَّم أدناه صفقات مصر لشراء الأسلحة على مر العقدين الماضيين (٢٠٠٠–٢٠٠٩ و٢٠١٠–٢٠١٩).

في ٢٠٠٠–٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المُورّد الرئيس للأسلحة، حيث حازت على نسبة ٧٥ في المائة من إجمالي واردات مصر من الأسلحة.[٣١] وتُموَّل صفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية أساساً من خلال المساعدة العسكرية الضخمة التي تتلقاها مصر كل عام لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية - تُقدَّر بنحو ١,٣ مليار دولار أمريكي. ويحتمل ألا تُدرج هذه المساعدات العسكرية في موازنة مصر الخاصة "بالدفاع والأمن القومي".[٣٢] دون حساب العقود المُتفق عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقَّعت مصر على ٢٣ طلباً تقريباً لشراء الأسلحة والمواد العسكرية من ٨ مُورّدين مختلفين للأسلحة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ (انظر الملحق ١). واستُكملت جميع تلك الصفقات تقريباً بحلول عام ٢٠١٠. واستمرت مصر في شراء الأسلحة الرئيسية من الولايات المتحدة الأمريكية في العقد التالي. لكن واردات الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة ٢٣ في المائة فقط من إجمالي واردات مصر من الأسلحة في ٢٠١٠-٢٠١٩. باستثناء صفقات الأسلحة الأمريكية التي سددت ثمنها الولايات المتحدة الأمريكية عبر المساعدات العسكرية، اتفقت مصر على ٧٥ صفقة مع ١٥ مُورّداً مختلفاً في ٢٠١٠-٢٠١٩ (انظر الملحق ٢). ومن تلك الصفقات التي بلغ عددها ٧٥ صفقة، وَصَلَت ٦٧ صفقة منها إلى مرحلة التسليم أثناء تلك الفترة الزمنية. وتم تنفيذ ٥٤ صفقة بالكامل من أصل ٧٥ صفقة بحلول عام ٢٠١٩ - أكثر بضعفين من الصفقات التي نُفِّذت في ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

مشتريات مصر من الأسلحة تضخمت جداً بعد تولي السيسي منصب الرئاسة في عام ٢٠١٤: تقدَّمت مصر بنحو ٥٤ طلباً على الأقل لشراء الأسلحة الرئيسية في ٢٠١٤–٢٠١٩ (انظر الملحق ٢). في هذه الفترة، قوَّت مصر علاقاتها الخاصة بتجارة الأسلحة مع ألمانيا وروسيا وطوَّرت علاقات تجارة الأسلحة مع الصين وفرنسا وإيطاليا. وخاصة، فرنسا، التي استكملت صفقة واحدة فقط مع مصر في فترة ٢٠٠٠–٢٠٠٩ (لشراء ١٦ صاروخاً من صواريخ Super-530D)، حيث بدت كأحد أكبر مُورّدي الأسلحة لمصر، إلى جانب روسيا.

حصلت مصر على العديد من منظومات الأسلحة الرئيسية المُتقدمة في فترة ٢٠١٤-٢٠١٩. واشتملت على ٢٤ طائرة مقاتلة من طراز رافال مع ٥٠٠ صاروخ جو-أرض، وفرقاطة (الفرقاطة الأوروبية المُتعدِّدة الأغراض (FREMM)) مع ١٥ صاروخاً مضاداً للسفن من فرنسا؛ وثلاثة أنظمة دفاع جوي من طراز S 300VM مع ١٩٠ صاروخاً أرض-جو، و٣٩ طائرة مقاتلة من طراز ميغ-٢٩ مع ٢٢٥ صاروخاً جو-جو من روسيا (انظر الملحق ٢).

استمر مستوى مصر المرتفع نسبياً في شراء الأسلحة في ٢٠١٩-٢٠٢٠: حيث وقَّعت على صفقات جديدة للأسلحة الرئيسية للحصول على الطائرة المقاتلة Su-35 من روسيا وفرقاطات من طراز MEKO-A200 من ألمانيا، وفرقاطات أوروبية مُتعدِّدة الأغراض (FREMM) وطائرات مروحية من طراز AW 149 وطراز AW 189 من إيطاليا؛ وخطَّطت لشراء أسلحة رئيسية أخرى من إيطاليا (انظر الجدول ٦).[٣٣] وتبلغ التكلفة التقديرية لتلك الصفقات نحو ١٦ مليار دولار أمريكي. بالافتراض أنّه يُمكن تسديد نصف المبلغ باستخدام قروض التمويل الأجنبي لمدة سداد تستمر لعدة سنوات (كما كان هو الحال حسب التقارير في صفقة طائرات الرافال المذكورة أعلاه)، يجب على مصر تسديد باقي المبلغ - على الأقل ٨ مليار دولار أمريكي - على مدى يتراوح بين القصير والمتوسط. والأمثلة على صفقات الأسلحة السابقة لمصر تظهر أنّ عمليات تسليم الأسلحة تستغرق نحو خمس سنوات من سنة توقيع العقد. لذلك، إذا امتد تسديد ثمن الصفقات التي وقعتها مصر أو خططت لها في ٢٠١٩-٢٠٢٠ (باستثناء أي عمليات سداد طويلة الأجل) على فترة خمس سنوات، سوف يعني ذلك، نظرياً، أنّ على مصر تسديد مبلغ ١,٦ مليار دولار سنوياً على الأقل - وهو ما يساوي ٤٠ في المائة تقريباً من موازنتها العسكرية السنوية. لكن أي حصة بهذا الحجم سوف يصعب التوفيق بينها وبين الأرقام المذكورة في الموازنة العسكرية الرسمية لمصر. على سبيل المقارنة، تتصعب الدول الأعضاء في حلف الناتو من تلبية

[٣١] قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام.

[٣٢] جيريمي شارب، *Egypt: Background and US Relations*، تقرير معهد Congressional Research Service لمجلس الشيوخ الأمريكي (RL33003) (مجلس الشيوخ الأمريكي، CRS: واشنطن العاصمة، ٢٧ مايو ٢٠٢٠). يشمل معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام المساعدات العسكرية في النفقات العسكرية للدولة المانحة.

[٣٣] بيساتشا (الحاشية ١٠).

الجدول ٦. التكاليف التقديرية لصفقات مختارة من صفقات مصر لشراء الأسلحة، ٢٠١٩–٢٠٢٠

التكاليف التقديرية بمليارات الدولارات الأمريكية.

سنة طلب الشراء	المُورِّد	الوحدات المطلوب شراؤها	التسمية	فئة السلاح	الوصف	التكلفة التقديرية (مليار دولار أمريكي)أ	التعليق
٢٠١٩	ألمانيا	٤	MEKO-A200	SH	فرقاطة	٢,٦	تمت عملية البيع بضمان ائتمان الصادرات لتأمين الجانب المالي من الاتفاق؛ وطلبت مصر أيضاً شراء صواريخ سام VL-MICA للفرقاطات
(٢٠١٩)	روسيا	(٢٤)	Su-35	AC	طائرة FGA	٢,٠	التسليم مُخطَّط لفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٣
٢٠١٩	إيطاليا	٣٢	AW-149	AC	طائرة مروحية	١,٠	يشمل طلب الشراء ٢٤ طائرة من طراز AW-149 و٨ طائرات من طراز AW-189
٢٠٢٠	إيطاليا	(٢)	FREMM	SH	فرقاطة	١٠,٠	تذكر التقارير أنّ صفقة واحدة على الأقل مُموَّلة جزئياً من خلال قرض تمويل الصادرات من بنك استثماري إيطالي؛ وتشمل الصفقة المُقترحة أيضاً طلب شراء لقمر صناعي عسكري
٢٠٢٠؛ مُخطَّط لها	إيطاليا	٢٠	. .	MI	قاذفة صواريخ		
٢٠٢٠؛ مُخطَّط لها	إيطاليا	٢٤	Typhoon-20	AC	طائرة FGA		
٢٠٢٠؛ مُخطَّط لها	إيطاليا	٢٤	M-346	AC	طائرة تدريبية		

. . = غير متوفر أو لا ينطبق؛ ( ) = تقدير غير مؤكد؛ AC = طائرة؛ FGA = قتالية/هجوم أرضي؛ MI = صاروخ؛ SAM = صاروخ أرض-جو؛ SH = سفينة.

ملحوظة: طلبات الشراء من إيطاليا لعام ٢٠٢٠ (بما فيها طلبات الشراء المُخطَّط لها) مجموعة معا في هذا الجدول مع ذكر الإجمالي المُقدَّر لها.

أ بناءً على المعلومات المتوفرة (انظر المصادر) عن القيمة الإجمالية للصفقات.

المصادر: MEKO-A200 (ألمانيا): ميشيل كابيرول، "L'Allemagne approuve la vente de six frégates Meko A200 vers l'Egypte" [ألمانيا تُصادق على بيع ست فرقاطات من طراز Meko A200 لمصر]، صحيفة *La Tribune*، يوم ٤ أبريل ٢٠١٩؛ وديريك بيساتشا، "Gunboats and diplomacy"، مُدوَّنة Defence and Security Monitor، يوم ٥ مارس ٢٠٢٠. Su-35 (روسيا): وكالة الأخبار الروسية (TASS): "روسيا تطلق عمليات إنتاج الطائرات النفاثة المقاتلة Su-35 لمصر: المصدر"، ١٦ مايو ٢٠٢٠. AW-149/AW-189 (إيطاليا): مجلس الشيوخ الإيطالي، "تقرير قومي عن العمليات المُعتمدة والمُنفَّذة فيما يتعلق بضبط صادرات الأسلحة وارداتها ونقلها وتصدير ونقل المُنتجات الفائقة التكنولوجيا"، ٢٠١٩. FREMM، Typhoon-20 الخ. (إيطاليا): روث مايلكسون ولورينزو توندو، "'خيانة' رئيس الوزراء لعائلة غيليو ريغيني بسبب بيع الأسلحة لمصر"، صحيفة الغارديان، ١٦ يونيو ٢٠٢٠.

الإرشاد الخاص بتخصيص نسبة ٢٠ في المائة من إنفاقها العسكري للشراء والبحوث والتطوير في المجالات العسكرية.[٣٤] بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت حصة الرواتب ٦٠ في المائة من الموازنة الرسمية، كما ذُكِرَ أعلاه، وهناك حصة مُخصَّصة للعمليات والصيانة، لا يتبقى هنا سوى أقل من ٤٠ في المائة لعمليات شراء الأسلحة.

حتى بافتراض أنّ تنفيذ صفقات الأسلحة مع المُورِّدين الأجانب قد يستغرق أكثر من خمس سنوات وقد يشمل ترتيبات تمويل طويلة الأجل، في ظل ارتفاع عدد الأسلحة الرئيسية - كانت الكثير منها منظومات أسلحة مُتقدِّمة - التي اشترتها مصر في فترة ٢٠١٠–٢٠١٩، إذن يجب توقع وجود زيادة مُتزامنة في أرقام الموازنة الرسمية لمصر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تشغيل الأنواع الجديدة للأسلحة المُتقدِّمة يتطلب تكاليف إضافية لصيانة المعدات العسكرية وتدريب العسكريين. لكن على الرغم من شراء مصر لكمية كبيرة جداً من الأسلحة في فترة ٢٠١٠–٢٠١٩ مقارنة مع ٢٠٠٠–٢٠٠٩، كان إجمالي موازنتها العسكرية الواردة في التقارير لفترة ٢٠١٠–٢٠١٩ أقل بكثير من العقد السابق - بنحو ٥ مليار دولار أمريكي بسعر الدولار الثابت لعام ٢٠١٨. وبناءً على البيانات الرسمية، بلغ متوسط الإنفاق العسكري لمصر في فترة ٢٠١٠–٢٠١٩ نحو ٣,٨ مليار دولار أمريكي سنويا مقارنة بنحو ٤,٣ مليار دولار أمريكي في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. واتخذت أرقام الموازنة العسكرية الرسمية لمصر اتجاها تناقصياً من السنة المالية ١٦/٢٠١٥، من حيث القيمة الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، في ظل أنّ الإنفاق على الرواتب هو أكبر جزء من الموازنة وازدياد الإنفاق على هذا البند وفق التقارير، ليس من المجدي الافتراض بأنّ تكاليف واردات الأسلحة على مر العقد الماضي عُوِّضت بعمليات خفض الإنفاق على الرواتب أو البنود الأخرى في الموازنة العسكرية.

[٣٤] نان تيان وديبغو لوبيز دي سِلڤا وبيتر ويزمان، "Spending on military equipment by European members of the North Atlantic Treaty Organization"، الكتيب السنوي للمعهد *SIPRI Yearbook 2020: Armaments, Disarmament and International Security* (جامعة أكسفورد للنشر: أكسفورد ٢٠٢٠)، الصفحات ٢٥٤–٢٧٢.

إنّ العوامل التي نوقشت أعلاه تعمل كمؤشرات على أنّ تمويل عمليات شراء الأسلحة في مصر ربما يتم الحصول عليه من خارج الموازنة العسكرية العادية. وعلى ما يبدو، قد تكون عمليات شراء الأسلحة مُموَّلة جزئياً من خلال *(أ)* خطوط الموازنة المتعلقة بعمليات سداد القروض الأجنبية في الموازنة الرئيسية، *(ب)* المساعدات الأجنبية والمساعدات العسكرية، *(ج)* عائدات أو مصدر دخل يتدفق من خارج الموازنة إلى الجيش من النشاطات الاقتصادية.[٣٥] على سبيل المثال، هناك ادعاءات تقول بأنّ بعض دول الخليج ربما قد موَّلت عدداً من صفقات شراء الأسلحة المصرية مع فرنسا وألمانيا وروسيا، بما في ذلك شراء السفن البرمائية الهجومية "مسترال" من فرنسا.[٣٦] وهذا التمويل الأجنبي قد يُفسِّر مستوى الواردات المرتفعة في مصر مقارنة بالموازنة العسكرية الرسمية المتدنية نسبياً، مع أنّها لن تؤثر في تقدير معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام لإجمالي الإنفاق العسكري لمصر لأنّ المعهد يشمل المساعدات العسكرية في النفقات العسكرية للدولة المانحة، وليس للدولة المُتلقية للمساعدات. وهناك أيضاً اقتراحات في تقارير وسائل الإعلام المحلية عن وجود رابط محتمل بين النشاطات الاقتصادية للجيش المصري وعمليات شراء الأسلحة. ووفقاً لتصريح منسوب للرئيس السيسي بُثَّ على أحد المنافذ الإعلامية، فإنّ "القوات المسلحة تشتري الأسلحة والمعدات من احتياطيات موازنتها الخاصة".[٣٧] لكن ليس هناك مؤشرات موثوقة أو شواهد على أنّ ذلك هو الحال.

سابعاً: ما وراء الموازنة: النشاطات الاقتصادية للقوات المسلحة المصرية

كلما أمكن، يشمل معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام الإنفاق العسكري الذي يقع خارج الموازنة - عمليات تخصيص الأموال للأغراض العسكرية خارج الموازنة العادية للدولة - كجزء من النفقات العسكرية الكلية. وعندما لا تتوفر تلك المعلومات، يشمل معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام في تقديره عائدات الجيش أو مصادر دخله الواقعة خارج الموازنة. ويُمكن أن يشمل ذلك العائدات من النشاطات التجارية التي

[٣٥] فيما يتعلق بسداد مصر للقروض الأجنبية، انظر وزارة المالية المصرية، الإطار العام لمشروع موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (وزارة المالية: القاهرة، ٢٠١٩) ص ٣٣. فيما يتعلق بالدخل الواقع خارج الموازنة، انظر صايغ (الحاشية ١١)، الصفحات ٨٩–٩٠، ٣٠٣–٣٠٧؛ ويزيد صايغ، "Egypt's military now controls much of its economy: Is this wise?"، أسئلة وإجابات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩؛ وكالة رويترز، "From war room to boardroom. Military firms flourish in Sisi's Egypt"، يوم ١٦ مايو ٢٠١٨.

[٣٦] *المصري اليوم*، *"المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ستُموّلان صفقة الأسلحة الروسية مع مصر"*، موقع Egypt Independent، بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٤ (ترجمة مُعدَّلة)؛ وأحمد عليبه، "Sea power: The significance of Egypt's Mistral deal"، الأهرام أونلاين، ٤ أكتوبر ٢٠١٥؛ ومارتن ميرفي، "Thyssen-Krupp soll Fregatten für Ägypten bauen" (شركة تيسين-كروب ستبني فرقاطات لمصر]، صحيفة *Handelsblatt*، يوم ٧ نوفمبر ٢٠١١؛ وميشيل كابيرول، "L'Arabie Saoudite bloque le contrat des corvettes Meko A200 en Egypte" (المملكة العربية السعودية توقف عقد زوارق كورفيت Meko A200 لمصر]، صحيفة *La Tribune*، يوم ٥ نوفمبر ٢٠١٨.

[٣٧] محمد حمامة، "السيسي يقول إنّ اقتصاد الجيش يمثل ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في مصر، لكن ما مدى دقة ذلك؟"، مدى مصر، ٢ نوفمبر ٢٠١٦.

يديرها الجيش أو صناديق الموارد الطبيعية المُستخدمة لتمويل الوظائف العسكرية.[٣٨] على سبيل المثال، يُعرف أنّ تشيلي قد خصَّصت نسبة من المبيعات من صادرات النحاس لتمويل عمليات شراء الأسلحة.[٣٩] لكن من الصعب جداً قياس هذا النوع من التمويل. في حالة مصر، يتحكم الجيش في عدد وافر من المشروعات التجارية التي تصل قيمة نشاطها الاقتصادي إلى ١,٥ - ٢,٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في مصر، وفقاً للرئيس السيسي.[٤٠]

يدير الجيش المصري مشروعات بنية تحتية ضخمة ويُشغِّل مشروعات تجارية في قطاعات مختلفة من الاقتصاد المصري، من القطاع الزراعي والتعدين إلى الصناعة والرعاية الصحية. وتُشغَّل النشاطات الاقتصادية التابعة للجيش عادة من خلال هيئاته الاقتصادية مثل جهاز مشروعات الخدمة الوطنية والهيئة الهندسية للقوات المسلحة، التابعة لوزارة الدفاع.[٤١] يحتمل أن يكون لهذه المشروعات التجارية مبيعات ضخمة وعلى الأرجح أرباح ضخمة.[٤٢]

على الرغم من عدم توفر المعلومات عن حجم عائدات تلك النشاطات الاقتصادية وحجم وأرباحها، يُقترح أنّه يتم تخصيص قدر من حصص الأرباح من بعض المشروعات العسكرية للموظفين - ومن بينهم الموظفون العسكريون المشتركون في تشغيل تلك الأعمال التجارية بالنيابة عن وزارة الدفاع - على شكل معونات ومساعدات تُقدَّم لهم.[٤٣] بالإضافة إلى ذلك، يعتقد الاختصاصيون الإقليميون أنّ عائدات بعض النشاطات الاقتصادية للجيش تتجمَّع في صناديق اختيارية خاصة في حوزة القوات المسلحة (والهيئات العسكرية التي تخضع لسيطرة وزارة الدفاع) وليست جزءاً من الموازنة العادية.[٤٤] والحصص المالية في تلك الصناديق الخاصة، بدورها، قد تُصرَف على عدة "مشروعات وخدمات ورواتب".[٤٥] إذا كانت تلك الصناديق ستُستخدم للأغراض العسكرية وتم الإنفاق خارج موازنة الدولة، عندئذ يجب إدراج تلك الصناديق ضمن النفقات العسكرية الإجمالية في مصر كإنفاق عسكري يقع خارج الموازنة. لكن في ظل انعدام المصادر المفتوحة التي توفر المعلومات المالية عن جميع النشاطات الاقتصادية للقوات المسلحة المصرية، فالبيانات المتوفرة علناً غير كافية لإجراء تقييم مستقل لتقدير قيمة تلك الصناديق أو استخدامها.

الاستكشاف المُتعمِّق لأرقام الموازنة العسكرية الرسمية لمصر يُبرز فجوات وقصور في البيانات التي تذكرها الحكومة المصرية في تقاريرها

[٣٨] سام بيرلو-فريمان، "Transparency and accountability in military spending"، وثيقة خلفية صادرة عن معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، ٣ أغسطس ٢٠١٦.

[٣٩] نان تيان وديبغو لوبيز دي سِلفا، "Improving South American military expenditure data"، تعليقات لمعهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، ٤ سبتمبر ٢٠١٧.

[٤٠] رويترز، "Egypt's Sisi says military accounts for 1.5–2 percent of economy"، يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦.

[٤١] منظمة الشفافية الدولية، *The Officer's Republic: The Egyptian Military and Abuse of Power* (منظمة الشفافية الدولية: لندن، مارس ٢٠١٨)، الصفحات ٨–١٠.

[٤٢] زينب أبو المجد، "Egypt's adaptable officers: Business, nationalism, and discontent"، (تحرير) زينب أبو المجد وإيلكا غراويرت، *Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region* (Rowman and Littlefield: Lanham, MD, 2016).

[٤٣] صايغ (الحاشية ٣٥).

[٤٤] ريتشيل هانا، Interview with Nizar Manek and Jeremy Hodge on Egypt's slush funds، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٩ يوليو ٢٠١٥؛ ونادين مروشي، "Push for corruption-friendly private funds to be included in national budget"، موقع Egypt Independent، يوم ٢٨ أبريل ٢٠١٢؛ صايغ (الحاشية ١١)، الصفحات ٩٠، و٣٠٦–٣٠٧.

[٤٥] صحيفة Daily News Egypt، مقال بعنوان "Government special funds better stay off-budget: Finance Ministry"، يوم ٢ مايو ٢٠٢٠.

ثامناً: الاستنتاجات

في ظل التوترات الإقليمية المُكثَّفة والشعور بوجود التهديدات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المهم جداً فهم الموارد المُخصَّصة للأغراض العسكرية في المنطقة فهماً أفضل. وتهدف هذه الوثيقة إلى المساهمة في ذلك بمراجعة بيانات النفقات العسكرية الرسمية في مصر. يوجد لدى مصر أحد أكبر القوات المسلحة في المنطقة، وهي تتبع مؤخراً سياسة خارجية نشطة للتعامل مع القضايا الداخلية والإقليمية بينما تجري تحديثات ضخمة لقدراتها.

الاستكشاف المُتعمِّق لأرقام الموازنة العسكرية الرسمية لمصر يُبرز فجوات وقصور في البيانات التي تذكرها الحكومة المصرية في تقاريرها. وبشكل خاص، فهي تظهر أنّه على الرغم من توفر المعلومات وسهولة الوصول إليها ووجود الأرقام المُفصَّلة في الموازنة الرسمية، لا تبدو المعلومات المذكورة في التقارير أنّها شاملة وشفافة بالكامل. وبينما من الواضح أنّ بعض عناصر الإنفاق العسكري مذكورة في الموازنة العسكرية الرسمية (مثل الرواتب والأجور والتكاليف الإدارية، الخ)، فإنّ تكاليف العناصر الأخرى للإنفاق العسكري لا تبدو أنّها تنعكس بالكامل في الموازنة العسكرية الرسمية. وهذا كما يبدو حال الإنفاق على شراء الأسلحة في مصر.

تُموَّل أغلبية صفقات شراء الأسلحة العالمية من الحكومات المُشترية من خلال حصص مُخصَّصة لذلك في موازنة الدفاع. وفي حالة مصر، على الرغم من الزيادة الضخمة في عدد صفقات الأسلحة وقيمتها المالية مع المُورّدين الأجانب في فترة ٢٠١٠–٢٠١٩، أظهر متوسط الإنفاق العسكري الرسمي في مصر فيما يبدو انخفاضاً في القيمة الحقيقية مقارنة مع فترة ٢٠٠٠–٢٠٠٩.

وفي ظل انعدام الشفافية في عملية وضع الموازنة في مصر وشرائها للأسلحة، يصعب تحديد المصادر الفعلية المُستخدمة لتمويل صفقاتها من الأسلحة.

تم أيضاً تحديد فئة إضافية للإنفاق العسكري: القوات شبه العسكرية في مصر - التي ساهمت بعض وحداتها مؤخراً في العمليات العسكرية الداخلية. ومع أنّ القوات شبه العسكرية المصرية تبدو أقل تدريباً وتسلحاً بالمعدات من نظيراتها الغربية، فنشاطاتها الأخيرة تشبه واجبات ومسؤوليات المنظمات شبه العسكرية الأخرى. إنّ الإنفاق على جميع القوات شبه العسكرية - بما فيها الوحدات المسؤولة عن النظام العام والوحدات المشتركة في العمليات العسكرية الداخلية - يُقدَّر بنحو ١٤ مليار جنيه مصر (٨٣٣ مليون دولار أمريكي) في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩. لكن يستحيل تفصيل وتحديد عدد الوحدات المشتركة في العمليات المحلية لمكافحة الإرهاب بالضبط. لذلك، ليس من الممكن حالياً تقديم تقديرٍ للموارد المالية التي يُمكن إضافتها إلى إجمالي الإنفاق العسكري في مصر.

في حالة مصر تحديداً، من المهم جداً مراعاة السياق الداخلي، وخاصة دور الجيش المصري في الاقتصاد وأثره على الأنظمة السياسية والاقتصادية وتحكمه فيها. هناك فجوات معلوماتية ضخمة فيما يتعلق بمقدار العائدات (والدخل) الذي تُدرّه الأعمال التجارية التي يملكها الجيش، لذلك ليس من الواضح إن كان لتلك الروافد من العائدات تأثير على النفقات العسكرية المصرية. ويؤدي ذلك بدوره إلى بروز عقبات هائلة عند تحديد الحجم الحقيقي للموارد التي يستنزفها الجيش ويُثير التساؤلات حول استعمال تلك الموارد. ويُمكن التغلب على تلك العقبات فقط من خلال تعزيز الشفافية عند وضع الموازنة العسكرية في مصر. وتأمل هذه الوثيقة المرجعيّة أن تعمل كخطوة في هذا الاتجاه.

الملحق ١. صفقات الأسلحة المصرية: طلبات الشراء وعمليات التسليم، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩[أ]

سنة طلب الشراء[ب]	المُورّد	الوحدات المطلوب شراؤها	التسمية	فئة السلاح	الوصف	العدد المُستَلَم	سنوات التسليم	سنة اكتمال التسليم	التعليق[ج]
٢٠٠٠	ألمانيا	٧٤	G-115	AC	طائرة تدريبية	(٧٤)	٢٠٠٠–٢٠٠٢	٢٠٠٢	نسخة G-115EG
(٢٠٠٠)	ألمانيا	٦٠	Terrier LAU	AV	APV	(٦٠)	٢٠٠٢–١٣	٢٠١٣	تُنتَج بموجب ترخيص في مصر تحت اسم قادر-١٢٠
٢٠٠١	النمسا	(٤)	Camcopter S-100	AC	UAV	(٤)	٢٠٠٢	٢٠٠٢	
٢٠٠١	النمسا	١٠٨	M-60A1 Patton-2	AV	دبابة	١٠٨	٢٠٠٢	٢٠٠٢	صفقة بـ ٢٧ مليون دولار أمريكي؛ مُستعملة
٢٠٠٢	ألمانيا	٥	Combattante-2	SH	FAC	٥	٢٠٠٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	صفقة بـ ١٨ مليون يورو (١٧ مليون دولار أمريكي)؛ مستعملة؛ نسخة (النمر) Type-148
٢٠٠٢	ألمانيا	١	Lueneburg	SH	سفينة دعم وإمداد	١	٢٠٠٣	٢٠٠٣	مستعملة
٢٠٠٢	ألمانيا	١	Westerwald	SH	سفينة دعم وإمداد	١	٢٠٠٣	٢٠٠٣	مستعملة
٢٠٠٤	الصين	٤٠	K-8 Karakorum-8	AC	طائرة تدريبية/ مقاتلة	(٤٠)	٢٠٠٧–١٠	٢٠١٠	نسخة K-8E؛ مُجمَّعة في مصر
٢٠٠٤	هولندا	(٢٣٧)	AIFV	AV	IFV	(٢٣٧)	٢٠٠٦–٢٠٠٨	٢٠٠٨	مستعملة؛ نسخة YPR-765-PRI
(٢٠٠٤)	هولندا	٤٨	MO-120-RT 120mm	AR	هاون	٤٨	٢٠٠٦	٢٠٠٦	مستعملة؛ للاستخدام مع آليات مدافع الهاون طراز YPR-765 PRMR (مركبة مشاة قتالية مُدرَّعة)
٢٠٠٤	هولندا	(١٠٥)	AIFV-APC	AV	APC	(١٠٥)	٢٠٠٦–٢٠٠٧	٢٠٠٧	مستعملة؛ نسخة YPR-765؛ تشمل ٤٨ آلية مدافع هاون من نسخة YPR-765-PRMR
٢٠٠٤	هولندا	(٩٠)	AIFV-TOW	AV	مُدمِّرة دبابات	٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	مستعملة؛ نسخة YPR-765-PRV
٢٠٠٤	أوكرانيا	٣	An-74	AC	طائرة نقل	٣	٢٠٠٥–١٠	٢٠١٠	صفقة بـ ٣٤ مليون دولار أمريكي؛ نسخة An-74TK-200A؛ تشمل نسخة لنقل الشخصيات المهمة جداً
(٢٠٠٥)	الجبل الأسود	٥	Project-205/Osa	SH	FAC	(٥)	٢٠٠٧	٢٠٠٧	مستعملة
(٢٠٠٥)	الجبل الأسود	(٧٠)	P-15M/SS-N-2C	MI	صاروخ مضاد للسفن	(٧٠)	٢٠٠٦–٢٠٠٧	٢٠٠٧	مستعملة؛ نسخة P-20 (SS-C-3) لمنظومات الدفاع الساحلي ولزوارق الهجوم السريع أوسا-١ / المشروع-٢٠٥
(٢٠٠٥)	الجبل الأسود	(٧)	Rubezh/SS-C-3	GR	منظومة الدفاع الساحلي	(٧)	٢٠٠٦–٢٠٠٧	٢٠٠٧	مستعملة
(٢٠٠٥)	روسيا	٤	Tor-M1/SA-15	AD	منظوم مُتحرّكة لصواريخ سام	(٤)	٢٠٠٥	٢٠٠٥	

(٢٠٠٥)	روسيا	١٠٠	9M338/SA-15	MI	SAM	(١٠٠)	٢٠٠٥	٢٠٠٥	لمنظومة صواريخ سام Tor-M1
٢٠٠٦	فنلندا	٤	Project-205/Osa	SH	FAC	٤	٢٠٠٦	٢٠٠٦	مستعملة؛ نسخة أوسا-٢؛ تويما حسب التسمية الفنلندية؛ من المحتمل لقطع الغيار فقط
(٢٠٠٦)	هولندا	(٥٥٥)	BGM-71 TOW	MI	صاروخ مضاد للدبابات	(٥٥٥)	٢٠٠٧	٢٠٠٧	مستعملة؛ للاستخدام مع آليات مدافع الهاون طراز YPR-765 PRMR (مركبة مشاة قتالية مُدرَّعة)
(٢٠٠٦)	روسيا	(١)	9K37 Buk-1M/ SA-11	AD	منظومة صواريخ سام	(١)	٢٠٠٧	٢٠٠٧	
(٢٠٠٦)	روسيا	(١٠٠)	9M317/SA-17 Grizzly	MI	SAM	(١٠٠)	٢٠٠٧	٢٠٠٧	للاستخدام مع منظومة صواريخ سام Buk-1M/SA-11
(٢٠٠٧)	روسيا	(٦٠٠)	Igla-S/SA-24	MI	صواريخ سام محمولة	(٦٠٠)	٢٠٠٩–١٠	٢٠١٠	لتحديث المدفع المُضاد للطائرات ذاتي الدفع ZSU-23 إلى ZSU-23-4M4

( ) = تقدير غير مؤكد؛ AC = طائرة؛ AD = منظومات الدفاع الجوي؛ AIFV = مركبة مشاة قتالية مُدرَّعة؛ APC = ناقلة جنود مُدرَّعة؛ APV = مركبة دوريات مُدرَّعة؛ AR = مدفعية؛ AV = مركبات مُدرَّعة؛ FAC = زورق الهجوم السريع؛ GR = مجسَّات؛ IFV = مركبة مشاة قتالية؛ MI = صواريخ؛ SAM = صاروخ أرض-جو؛ SH = سفن؛ UAV = طائرة بدون طيّار.

أ من غير الصفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب سنة طلب الشراء أو سنة إصدار الترخيص في حالة الإنتاج المُرخَّص.

ج المعلومات الأخرى المتوفرة عن الصفقة. يُمكن أن يشمل ذلك القيمة المالية للصفقة بالأسعار الحالية؛ الغرض المذكور/المُفترض من الأسلحة؛ سواء كان يتم التبرع بالأسلحة كمساعدة عسكرية؛ سواء كانت الأسلحة مستعملة؛ سواء كانت الأسلحة تُجمَّع محلياً؛ وأي معلومات عن عمليات المُعاوضة المرتبطة.

المصدر: قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، مارس ٢٠٢٠.

الملحق ٢. صفقات الأسلحة المصرية: طلبات الشراء وعمليات التسليم، ٢٠١٠–٢٠١٩أ

سنة طلب الشراءب	المُورّد	الوحدات المطلوب شراؤها	التسمية	فئة السلاح	الوصف	العدد المُستَلَم	سنوات التسليم	سنة اكتمال التسليم	التعليقج
(٢٠١٠)	الصين	١٨	ASN-209	AC	UAV	(١٨)	٢٠١٢–١٤	٢٠١٤	تُنتَج بموجب ترخيص
(٢٠١٠)	فرنسا	١	MRR-3D	GR	رادار بحث جوي	١	٢٠١٥	٢٠١٥	لزورق كورڤيت واحد من طراز Ambassador-4 من الولايات المتحدة الأمريكية
(٢٠١٠)	ألمانيا	٤	MTU-595	EN	مُحرّك ديزل	٤	٢٠١٥	٢٠١٥	لزورق كورڤيت واحد من طراز Ambassador-4 من الولايات المتحدة الأمريكية
(٢٠١٠)	هولندا	١	Scout	GR	رادار بحث بحري	١	٢٠١٥	٢٠١٥	لزورق كورڤيت واحد من طراز Ambassador-4 من الولايات المتحدة الأمريكية
(٢٠١٠)	هولندا	١	STING	GR	رادار تحكم بالرماية	١	٢٠١٥	٢٠١٥	لزورق كورڤيت واحد من طراز Ambassador-4 من الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠١٠	إسبانيا	٣	C-295	AC	طائرة نقل	٣	٢٠١١	٢٠١١	على الأرجح تشمل واحدة لنقل الشخصيات الحكومية المهمة جداً
٢٠١٠	كندا	(٦)	PW100	EN	مُحرّك مروحي توربيني/ محرك العمود التوربيني	(٦)	٢٠١١	٢٠١١	نسخة PW127 لثلاث طائرات نقل C-295 من إسبانيا
(٢٠١١)	كندا	(١٠)	Gurkha	AV	APV	(١٠)	٢٠١٢	٢٠١٢	
٢٠١١	فرنسا	(١٨)	Sherpa	AV	APV	(١٨)	٢٠١٢	٢٠١٢	للشرطة
٢٠١١	إيطاليا	٢	AW-139	AC	طائرة مروحية	٢	٢٠١٢	٢٠١٢	صفقة بـ ٣٨ مليون دولار أمريكي للاستعمال في مهملا البحث والإنقاذ؛ من خط إنتاج أمريكي
٢٠١١	إيطاليا	١	Super Rapid 76mm	NW	مدفع بحري	١	٢٠١٥	٢٠١٥	لزورق كورڤيت واحد من طراز Ambassador-4 من الولايات المتحدة الأمريكية؛ اشتُري عبر الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠١١	تركيا	٣	MRTP-20	SH	زورق دوريات	(٣)	٢٠١١–١٢	٢٠١٢	ربما توقف تسليم ٣ إضافية منها عقب انقلاب ٢٠١٣
٢٠١٢	فرنسا	(١٧٣)	Sherpa	AV	APV	١٧٣	٢٠١٣–١٤	٢٠١٤	لقوات الأمن المركزي
(٢٠١٢)	ألمانيا	٢	Type-209/1400	SH	غواصة	٢	٢٠١٦–١٧	٢٠١٧	
(٢٠١٢)	روسيا	(١)	Buk-M2/SA-17	AD	منظومة صواريخ سام	(١)	٢٠١٤	٢٠١٤	ربما منظومة صواريخ سام المصرية Buk-M1-2/SA-11 أُعيد بناؤها لتصبح Buk-M2
(٢٠١٢)	جنوب أفريقيا	(١٤)	Mamba	AV	APC	(١٤)	٢٠١٤	٢٠١٤	
٢٠١٢	إسبانيا	٣	C-295	AC	طائرة نقل	٣	٢٠١٣	٢٠١٣	تقرير وطني نشرته إسبانيا لعام ٢٠١٣ يذكر تسليم طائرة نقل مقابل ١٢٣ مليون يورو. (١٥٨ مليون دولار أمريكي)
٢٠١٢	كندا	(٦)	PW100	EN	مُحرّك مروحي توربيني/ محرك العمود التوربيني	(٦)	٢٠١٣	٢٠١٣	نسخة PW127 لثلاث طائرات نقل C-٢٩٥ من إسبانيا
٢٠١٣	إسبانيا	٦	C-295	AC	طائرة نقل	٦	٢٠١٣–١٤	٢٠١٤	

٢٠١٣	كندا	(١٢)	PW100	EN	مُحرّك مروحي توربيني/ محرك العمود التوربيني	(١٢)	٢٠١٣–١٤	٢٠١٤	نسخة PW127 لثلاث طائرات نقل C-295 من إسبانيا
(٢٠١٣)	إ ع م	(٢٠٠٥)	Panthera T6	AV	APV	(١٦٠٠)	٢٠١٤–١٩	–	تشمل التجميع/الإنتاج في مصر؛ وبعض منها للشرطة
(٢٠١٤)	بلغاريا	(٢)	MT-LB	AV	APC	٢	٢٠١٤	٢٠١٤	ربما مستعملة
٢٠١٤	فرنسا	٤	Gowind-2500	SH	فرقاطة	١	٢٠١٧	–	صفقة بمليار يورو (١,٣ مليار دولار أمريكي) بما فيها خيار حول اثنتين إضافيتين؛ تشمل إنتاج ٣ منها في مصر
(٢٠١٤)	فرنسا	(٥٠)	MM-40-3 Exocet	MI	صاروخ مضاد للسفن/صاروخ أرض-أرض	(١٠)	٢٠١٧	–	لفرقاطات Gowind
٢٠١٥	فرنسا	(١٠٠)	MICA	MI	BVRAAM	(٢٥)	٢٠١٧	–	لفرقاطات Gowind
٢٠١٤	إيطاليا	٤	Super Rapid 76mm	NW	مدفع بحري	١	٢٠١٧	–	لعدد ٤ فرقاطات Gowind من فرنسا
(٢٠١٤)	هولندا	٤	SMART	GR	رادار بحث جوي	١	٢٠١٧	–	نسخة SMART-S Mk-2؛ لفرقاطات Gowind من فرنسا
(٢٠١٤)	هولندا	٤	STING	GR	رادار تحكم بالرماية	١	٢٠١٧	–	لعدد ٤ فرقاطات Gowind من فرنسا
(٢٠١٤)	ألمانيا	٢	Type-209/1400	SH	غواصة	١	٢٠١٩	–	التسليم مُخطَّط بحلول ٢٠٢١
(٢٠١٥)	ألمانيا	(١٢٥)	(SUT)	MI	طوربيد AS/ ASW	(٧٥)	٢٠١٦–١٩	–	التسمية غير مؤكدة (مذكورة باسم "طوربيد"؛ للغواصات من طراز Type-209
٢٠١٤	إسبانيا	٨	C-295	AC	طائرة نقل	٨	٢٠١٥–١٦	٢٠١٦	
٢٠١٤	كندا	(١٦)	PW100	EN	مُحرّك مروحي توربيني/ محرك العمود التوربيني	(١٦)	٢٠١٥–١٦	٢٠١٦	نسخة PW127 لثلاث طائرات نقل C-295 من إسبانيا
٢٠١٤	إ ع م	١٢	AT-802U	AC	طائرة هجوم أرضي	(١٢)	٢٠١٥–١٦	٢٠١٦	مساعدة للاستعمال ضد المتمردين في شبه جزيرة سيناء؛ مستعملة
٢٠١٥	فرنسا	١	FREMM	SH	فرقاطة	١	٢٠١٥	٢٠١٥	
٢٠١٥	فرنسا	(٢٥)	ASTER-15 SAAM	MI	SAM	(٢٥)	٢٠١٥	٢٠١٥	للفرقاطة FREMM
٢٠١٥	فرنسا	(١٥)	MM-40-3 Exocet	MI	صاروخ مضاد للسفن/صاروخ أرض-أرض	(١٥)	٢٠١٥	٢٠١٥	للفرقاطة FREMM
٢٠١٥	ألمانيا	٤	MTU-4000	EN	مُحرّك ديزل	٤	٢٠١٥	٢٠١٥	للفرقاطة FREMM من فرنسا
٢٠١٥	إيطاليا	١	Super Rapid 76mm	NW	مدفع بحري	١	٢٠١٥	٢٠١٥	للفرقاطة FREMM من فرنسا
٢٠١٥	فرنسا	٢	Mistral	SH	AALS	٢	٢٠١٦	٢٠١٦	صفقة بـ ٩٥٠ مليون يورو (مليار دولار أمريكي)؛ أُنتجت في الأصل من أجل روسيا ولكنها أُلغيت في عام ٢٠١٥ بعد عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا وبيعت لمصر؛ التسمية المصرية "ناصر"

سنة طلب الشراء[ب]	المُورِّد	الوحدات المطلوب شراؤها	التسمية	فئة السلاح	الوصف	العدد المُستلَم	سنوات التسليم	سنة اكتمال التسليم	التعليق[ج]
٢٠١٥	فرنسا	٢	EDAR	SH	زورق إنزال	٢	٢٠١٦	٢٠١٦	للاستخدام مع سفن الإنزال الهجومية البرمائية "مسترال"
٢٠١٥	فنلندا	٦	W-16	EN	مُحرّك ديزل	٦	٢٠١٦	٢٠١٦	لسفينتي إنزال هجوميتين برمائيتين من طراز "مسترال" من فرنسا
٢٠١٥	فنلندا	٢	W-18	EN	مُحرّك ديزل	٢	٢٠١٦	٢٠١٦	لسفينتي إنزال هجوميتين برمائيتين من طراز "مسترال" من فرنسا
٢٠١٥	فرنسا	٢٤	Rafale	AC	طائرة FGA	٢٤	٢٠١٥–١٩	٢٠١٩	جزء من صفقة بـ ٥,٢-٦ مليار دولار أمريكي؛ تشمل ٨ طائرات رافال Rafale-EM و١٦ طائرة رافال Rafale-DM
(٢٠١٥)	فرنسا	(٥٠)	Storm Shadow/ SCALP	MI	ASM	–	–	–	نسخة SCALP؛ للطائرة المقاتلة "رافال"؛ وفقاً لوزارة الدفاع الفرنسية، أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية بيع صواريخ SCALP لمصر بسبب مخاوفها من وصول مصر إلى تكنولوجيا حساسة
٢٠١٥	فرنسا	(١٢)	TALIOS	GR	نظام بصري-إلكتروني للطائرات	(١٢)	٢٠١٦–١٨	٢٠١٨	للطائرة المقاتلة "رافال"
٢٠١٥	فرنسا	(٥٠٠)	AASM	MI	ASM	(٥٠٠)	٢٠١٦–١٨	٢٠١٨	للطائرة المقاتلة "رافال"
٢٠١٥	فرنسا	(١٥٠)	MICA	MI	BVRAAM	(١٥٠)	٢٠١٥–١٨	٢٠١٨	للطائرة المقاتلة "رافال"
(٢٠١٥)	روسيا	١	EgyptSat-2	SA	قمر صناعي استطلاعي	١	٢٠١٩	٢٠١٩	للاستخدام المدني أيضاً؛ نسخة EgyptSat-A
(٢٠١٥)	روسيا	٤٦	Ka-52/Hokum-B	AC	طائرة مروحية قتالية	(٤٦)	٢٠١٧–١٩	٢٠١٩	نسخة Ka-52K
(٢٠١٥)	روسيا	(١٠٠٠)	9A1472 Vikhr/ AT-16	MI	صاروخ مضاد للدبابات	(١٠٠٠)	٢٠١٧–١٩	٢٠١٩	للطائرات المروحية القتالية Ka-52K
(٢٠١٥)	روسيا	(١٠٠٠)	9M120 Ataka/ AT-9	MI	صاروخ مضاد للدبابات	(١٠٠٠)	٢٠١٧–١٩	٢٠١٩	للطائرات المروحية القتالية Ka-52K
٢٠١٥	روسيا	(٥٠)	MiG-29M	AC	طائرة FGA	(٣٩)	٢٠١٧–١٩	–	تشمل نسخة MiG-29M2؛ التسليم مُخطَّط بين ٢٠١٧–٢٠٢٠
(٢٠١٥)	روسيا	(٣٠٠)	RVV-AE/AA-12 Adder	MI	BVRAAM	(٢٢٥)	٢٠١٧–١٩	–	للطائرة المقاتلة MiG-29M2
(٢٠١٥)	روسيا	(٣٠٠)	R-73/AA-11	MI	SRAAM	(٢٢٥)	٢٠١٧–١٩	–	للطائرة المقاتلة MiG-29M2
٢٠١٥	روسيا	١	Project-1241/ Tarantul	SH	FAC	١	٢٠١٦	٢٠١٦	مساعدة؛ مستعملة؛ نسخة Project-12421
٢٠١٥	روسيا	(١٠)	Moskit/SS-N-22	MI	صاروخ مضاد للسفن	(١٠)	٢٠١٥–١٦	٢٠١٦	مساعدة؛ مستعملة؛ لزورق الهجوم السريع Project-12421 (Tarantul)
(٢٠١٥)	روسيا	(١)	Protivnik-GE	GR	رادار بحث جوي	(١)	٢٠١٦	٢٠١٦	
(٢٠١٥)	روسيا	٣	S-300VM/SA-23	AD	منظومة صواريخ سام	(٣)	٢٠١٦–١٧	٢٠١٧	صفقة بـ ٠,٥-١ مليار دولار أمريكي
(٢٠١٤)	روسيا	(٤٠)	9M82M/SA-23A	MI	SAM	(٤٠)	٢٠١٦–١٧	٢٠١٧	لمنظومات صواريخ سام S-300VM (Antey-2500) أو (SA-23)

(٢٠١٤)	روسيا	(١٥٠)	9M83M/SA-23B	MI	SAM	(١٥٠)	٢٠١٦–١٧	٢٠١٧	لمنظومات صواريخ سام S-300VM (Antey-2500 أو SA-23)
٢٠١٥	إسبانيا	٤	C-295	AC	طائرة نقل	٤	٢٠١٦	٢٠١٦	
٢٠١٥	كندا	(٨)	PW100	EN	مُحرّك مروحي توربيني/ محرك العمود التوربيني	(٨)	٢٠١٦	٢٠١٦	نسخة PW127 لثلاث طائرات نقل C-295 من إسبانيا
(٢٠١٦)	الصين	(١٠)	Wing Loong-1	AC	طائرة مُسلَّحة بدون طيّار	(١٠)	٢٠١٧–١٨	٢٠١٨	
(٢٠١٦)	الصين	(٣٠٠)	Blue Arrow-7	MI	صاروخ مضاد للدبابات	(٣٠٠)	٢٠١٧–١٨	٢٠١٨	للطائرات بدون طيّار المُسلَّحة بصواريخ Wing Loong
(٢٠١٦)	كوريا الجنوبيّة	١	Po Hang	SH	زورق كورفيت	١	٢٠١٧	٢٠١٧	مساعدة؛ مستعملة
(٢٠١٧)	ألمانيا	(٣٣٠)	AIM-9L/I Sidewinder	MI	SRAAM	(١٥٠)	٢٠١٨–١٩	–	على الأرجح نسخة AIM-9L/I-1
٢٠١٧	هولندا	١	SMART	GR	رادار بحث جوي	(١)	٢٠١٨	٢٠١٨	لتحديث الفرقاطة Perry
٢٠١٨	الصين	(٣٢)	Wing Loong-2	AC	طائرة مُسلَّحة بدون طيّار	–	–	–	
(٢٠١٨)	الأردن	٢	Il-76MF	AC	طائرة نقل	٢	٢٠١٩	٢٠١٩	مستعملة
(٢٠١٩)	ألمانيا	٧	IRIS-T SL	AD	منظومة صواريخ سام	–	–	–	
(٢٠١٩)	ألمانيا		IRIS-T SLM	MI	SAM	–	–	–	لمنظومة صواريخ سام IRIS-T SL
٢٠١٩	ألمانيا	٤	MEKO-A200	SH	فرقاطة	–	–	–	صادقت ألمانيا على المبيعات (تشمل إنتاج واحدة منها في مصر)
(٢٠١٩)	روسيا	(٢٤)	Su-35	AC	طائرة FGA	–	–	–	صفقة بـ ٢ مليار دولار أمريكي؛ عمليات التسليم مُخطَّطة بحلول ٢٠٢٣
(٢٠١٩)	جنوب أفريقيا	(١٢٨)	Umkhonto-R	MI	SAM	–	–	–	تم إلغاء عملية البيع في أواخر ٢٠١٩ بعد إخفاق شركة دينيل في الحصول على ضمان بنكي
٢٠١٩	إيطاليا	٣٢	AW-149	AC	طائرة مروحية	–	–	–	يشمل طلب الشراء ٢٤ طائرة من طراز AW-149 و٨ طائرات من طراز AW-189

– = طلب الشراء لم يُنفَّذ بعد أو لم يتم التسليم حتى تاريخه؛ ( ) = تقدير غير مؤكد؛ AALS = سفينة إنزال هجومية برمائية؛ AC = طائرة؛ AD = منظومة دفاع جوي؛ APC = ناقلة جنود مُدرَّعة؛ APV = مركبة دوريات مُدرَّعة؛ AR = مدفعية؛ AS = مضاد للغواصات؛ ASM = صاروخ جو-أرض؛ ASW = حرب مضادة للغواصات؛ AV = مركبات مُدرَّعة؛ BVRAAM = صاروخ جو-جو خارج نطاق الرؤية؛ CSF = قوات الأمن المركزي؛ EN = مُحرّكات؛ EO = بصري-إلكتروني؛ EU = الاتحاد الأوروبي؛ FAC = زورق الهجوم السريع؛ FGA = مقاتلة/هجوم أرضي؛ GR = مجسات؛ MI = صواريخ؛ MOD = وزارة الدفاع؛ NW = سلاح بحري؛ SA = قمر صناعي؛ SAM = صاروخ أرض-جو؛ SAR = البحث والإنقاذ؛ SH = سفن؛ SRAAM = صاروخ جو-جو قصير المدى؛ SSM = صاروخ أرض-أرض؛ UAE = الإمارات العربية المتحدة؛ UAV = طائرة بدون طيّار؛ VIP = شخصية مهمة جداً.

أ من غير الصفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب سنة طلب الشراء أو سنة إصدار الترخيص في حالة الإنتاج المُرخَّص. الأسلحة الرئيسية المنوي استخدامها مع منصة أسلحة بعينها أو تركيبها عليها وُضِعت في مجموعة معاً، كلما أمكن ذلك. وفي تلك الحالات، قد لا تكون سنوات طلبات الشراء مُرتَّبة زمنياً دائماً.

ج المعلومات الأخرى المتوفرة عن الصفقة. يُمكن أن يشمل ذلك القيمة المالية للصفقة بالأسعار الحالية؛ الغرض المذكور/المُفترض من الأسلحة؛ سواء كان يتم التبرع بالأسلحة كمساعدة عسكرية؛ سواء كانت الأسلحة مستعملة؛ سواء كانت الأسلحة تُجمَّع محلياً؛ وأي معلومات عن عمليات المُعاوضة المرتبطة.

المصدر: قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام، مارس ٢٠٢٠.

وثيقة مرجعيّة صادرة عن معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام

فهم النفقات العسكرية المصرية

أليكساندرا كويموڤا

المحتويات

أولاً: المقدمة ١
ثانياً: التعريفات والطرق والمصادر ٢
ثالثاً: الإنفاق العسكري المصري في السياقات الاقتصادية والإقليمية ٤
الإنفاق العسكري المصري مقابل الوضع الإقليمي العام ٥
رابعاً: "الدفاع والأمن القومي": تكوين الموازنة ٧
خامساً: خارج الموازنة العسكرية لمصر: إنفاق مصر على القوات شبه العسكرية ١٠
سادساً: الإنفاق على شراء الأسلحة ١٤
سابعاً: ما وراء الموازنة: النشاطات الاقتصادية للقوات المسلحة المصرية ١٧
ثامناً: الاستنتاجات ١٨
الشكل ١. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي، السنوات المالية ٢٠١٠/١١–٢٠١٩/٢٠ ٥
الشكل ٢. الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٩ ٧
الجدول ١. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي، السنوات المالية ٢٠١٠/١١–٢٠١٩/٢٠ ٤
الجدول ٢. إحصائيات الإنفاق العسكري الرئيس وأعداد الموظفين العسكريين للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٩ ٦
الجدول ٣. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي: البيانات المُفصَّلة حسب الهيئة، السنوات المالية ٢٠١٥/١٦–٢٠١٩/٢٠ ٨
الجدول ٤. موازنة مصر الرسمية للدفاع والأمن القومي: البيانات المُفصَّلة حسب العنصر، السنوات المالية ٢٠١٥/١٦–٢٠١٩/٢٠ ٩
الجدول ٥. الإنفاق المُقدَّر على قوات الأمن المركزي، السنوات المالية ٢٠١٥/١٦–٢٠١٩/٢٠ ١٠
الجدول ٦. التكاليف التقديرية لصفقات مختارة من صفقات مصر لشراء الأسلحة، ٢٠١٩–٢٠٢٠ ١٤
الملحق ١. صفقات الأسلحة المصرية: طلبات الشراء وعمليات التسليم، ٢٠١٠–٢٠١٩ ١٨
الملحق ٢. صفقات الأسلحة المصرية: طلبات الشراء وعمليات التسليم، ٢٠١٠–٢٠١٩ ٢٠

عن المؤلفة

أليكساندرا كويموڤا (روسيا) مساعدة أبحاث في برنامج الأسلحة والنفقات العسكرية في معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام.

معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام معهد دولي مُستقل يكرس عمله للبحث في الصراعات وعمليات التسلح ومراقبة التسلح ونزع السلاح. تأسس معهد ستوكهولم الدّولي لأبحاث السلام في عام ١٩٦٦ وهو يوفر البيانات والتحليل والتوصيات، بناءً على الموارد المفتوحة، لصناع السياسات والباحثين ووسائل الإعلام وعامة الناس المهتمين.

مجلس الإدارة

السفير جان إلياسون، رئيساً (السويد)
د. ڤلاديمير بارانوڤسكي (روسيا)
إيسبن بارث إيدي (النرويج)
جان-ماري غوينو (فرنسا)
د. رادا كومار (الهند)
السفير رامتاني لامامرا (الجزائر)
د. باتريشا لويس (أيرلندا/المملكة المتحدة)
د. جيسيكا توشمان ماثيوز (الولايات المتحدة)

المدير

دان سميث (المملكة المتحدة)

STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE
Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org

© SIPRI 2020